علي محمد الهادي :
روح المسؤولية

دراسة ..
القطاع الخاص اليمني.. دور متمكن

حوار العدد ..
إنشاء قطاعات نوعية تعزز النشاط التجاري للقطاع الخاص

صافر أُنقذت بجهود القطاع الخاص

تجارة و صناعة

صنعاء

مجلة تجارية صناعية تصدر عن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة

العدد (41) ◆ أكتوبر 2023م

الغرفة

إنجازات تتوالى وشراكة تتعزز

إعفاء رسوم التجديد والاشتراكات والغرامات للأعضاء من ذوي التراكمات للسنوات السابقة

باستثناء أخر سنتين وثلاث سنوات للفئات التالية

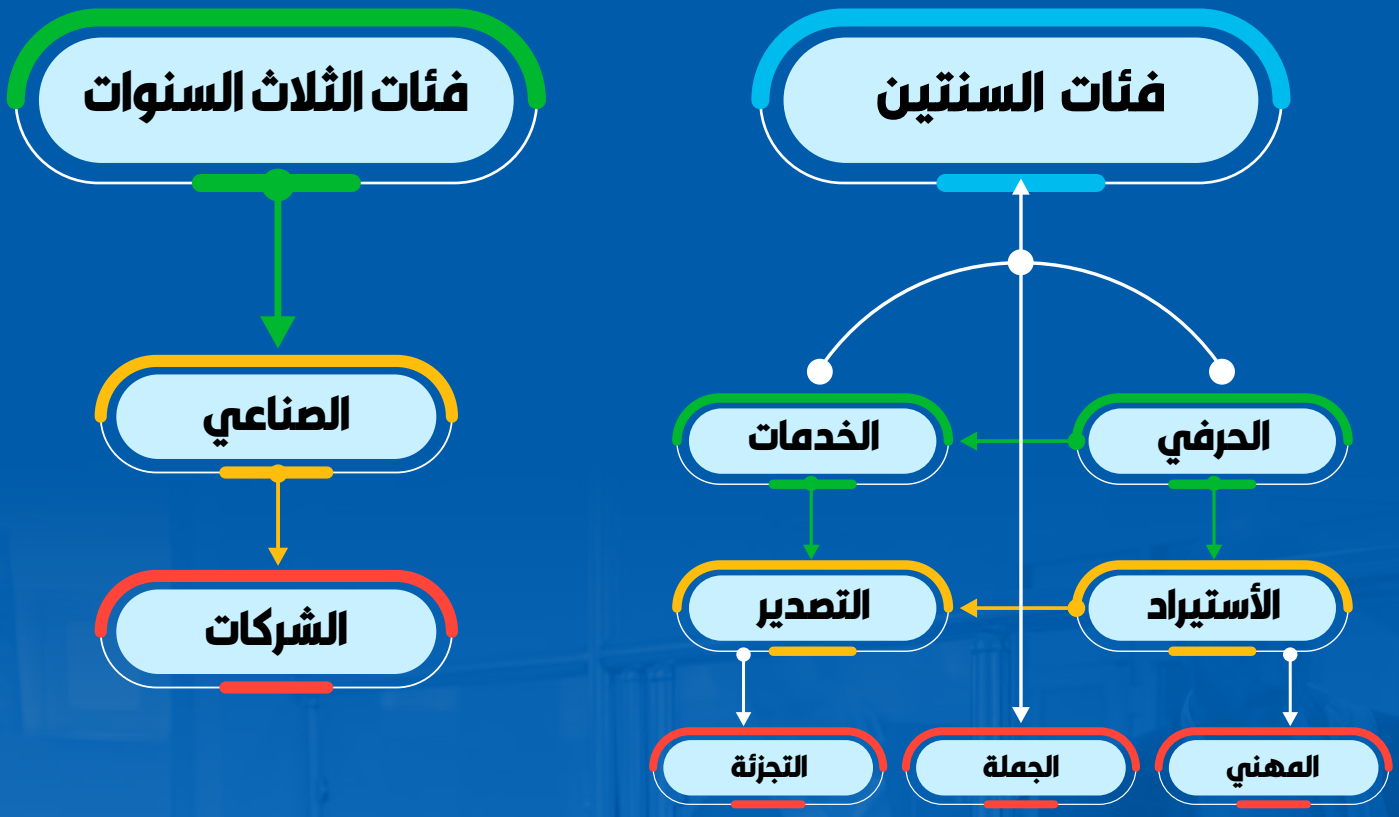

وبامكنهم الحصول على بطاقة
عضوية الغرفة 2023

روح المسؤولية

بقلم / علي محمد الهادي
رئيس مجلس الإدارة

عمّقت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء التزامها بخدمة الاقتصاد اليمني منذ نشأتها في 22 يناير 1962م، - اثنان وستون عاما- عملت خلالها على ضمان استدامة سلاسل الإمداد في المقام الأول وأرست مسار التطور الصناعي للقطاع الخاص بفضل أعضائها النشيطين من التجار في كافة المجالات.

ومع التطورات والأحداث التي شهدها اليمن خصوصا منذ الحرب الخارجية عليه في 2015م كانت الغرفة أكثر نشاطاً للمحافظة على استمرارية الأعمال والأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص واستدامتها, إذ حشدت كل الجهود لتحقيق نشاط أكبر لأعضائها والدفاع عنهم ضد همجية القصف والدمار التي تعرضوا لها, من جهة ثانية أعينها بقيت مفتوحة للمحافظة على السوق والعمل على حل الإشكاليات التي تواجه الإمدادات بمستوييه المحلية والدولية.
لقد وقفت الغرفة مع القطاع الخاص بشركاته الكبيرة والصغيرة والأصغر يداً بيد، في سبيل النشاط التنموي والاقتصادي الطويل من أجل المستقبل.
حيث شهدت الأعمال التجارية اليمنية الاقتصادية نمواً مضطرداً لعقود طويلة، رغم الأضرار الفادحة والخسائر التي تكبدها، وما واجهه ويواجهه من التحديات والمعوقات.

يجب أن لا تعيقنا التحديات بل علينا العمل الجاد والمشترك لحلها ومعالجة ما يمكننا معالجته منها من خلال التعاون المشترك مع أصحاب المصالح في بلدنا الحبيب.

وهنا نقول إننا نعمل معاً من أجل بيئة اقتصادية واستثمارية مشجعة ومحفزة، يكون القطاع الخاص جسدها وعنصر الاستمرار والإنتاج والعمل فيها.
نتطلع لدور قيادي ورائد للنهوض الاقتصادي والتنموي بما في ذلك الصناعة والابتكار والرعاية الصحية والتعليم والاستثمار والتصدير والبناء والتشييد والتكنولوجيا والاتصالات ، وهي سلسلة من القطاعات أثبت القطاع الخاص قدرته ونجاحه فيها كما لا ننسى دور القطاع الخاص في تحقيق السلام ومرحلة الأعمال مبادراً ومتمسكاً بهذا الدور الحيوي على أوسع نطاق وهو ما سيقود في الأخير لبناء اقتصادي متين خال من الأزمات بسوق قوي يسهم في تحقيق سبل العيش الرغيد للمواطنين.
يجب أن لا تعيقنا التحديات بل علينا العمل الجاد والمشترك لحلها ومعالجة ما يمكننا معالجته منها من خلال التعاون المشترك مع أصحاب المصالح في بلدنا الحبيب.

03

روح المسؤولية

06

مجلس إدارة الغرفة يتشرف بلقاء الرئيس المشاط

07

الرئيس المشاط يعتمد اتفاقية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة الحليب ومشتقاته

10

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء تنشئ خمس قطاعات نوعية جديدة

15

قيادة الغرفة تشارك في فعالية تدشين العمل بالبوابة الإلكترونية لوزارة الصناعة والتجارة

مجلة تجارية صناعية تصدر عن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة

مجلس إدارة الغرفة

علي محمد محسن الهادي
رئيس مجلس الإدارة

محمد محمد محمد صلاح
نائب الرئيس للقطاع التجاري

حسن غالب السياني
نائب الرئيس للقطاع الصناعي

أعضاء المجلس

محمد عبده سعيد
عبدالسلام صالح محمد الفقيه
محمد عبدالله احمد السلامي
أنور محمد محمود الحسيني
عمر راشد عبدالحق
طلال عبدالرحيم ردمان
نصر محمد سنان المطحني
عمر محفوظ شماخ

المدير العام التنفيذي
محمد سبأ الجبري

16
نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة:
إنشاء قطاعات نوعية تعزز النشاط التجاري للقطاع الخاص

20
القطاع الخاص اليمني.. دور متمكن

22
تحقيق :
أسعار الشحن لميناء الحديدة الأغلـــى عالمياً

26
الأستاذ عبد الكريم المجهلي:
بلادنا تحتاج إجراءات حقيقية لحماية المنتجات والصناعات الوطنية

الأستاذ أنور محمد الحسيني عضو مجلس إدارة الغرفة:
28 الكساد يهيمن على أنشطة السوق اليمنية

29 تعزيز نشاط القطاع الخاص في اليمن

30 كارثة غرق 3581 حاوية للتجار اليمنيين في البحر الأحمر

رئيس قطاع النقل واللوجستيات الأستاذ عبدالوهاب عبدالله الخولاني:
34 هدفنا تطوير العمل لتحقيق الجودة وتقليل التكاليف وتحسين النقل في الجمهورية

36 صافر أُنقذت بجهود القطاع الخاص

اعضاء هيئة التحرير

احمد حسن الطيار
مدير التحرير

عبد الله عايض العميثلي
سكرتير التحرير

التصميم و الإخراج

نشوان البروي
777292686

تصحيح لغوي

عبدالوهاب الجرموزي

من أهداف الغرفة:

خدمة الأعضاء وتلبية احتياجاتهم ورعاية مصالحهم والدفاع عنها وتمثيلهم أمام كافة الجهات محلياً وعالمياً.. وتوفير أحدث المعلومات عن السوق والاقتصاد والتأثير في التشريعات القانونية والسياسات الاقتصادية.

تطوير وتنمية الموارد البشرية وتسوية وحل الخلافات التجارية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المشاريع والأعمال الإبداعية.

الإسهام الفاعل في تنفيذ السياسات والبرامج والخطط الاقتصادية للحكومة وتفعيل توجهات الدولة وترجمة علاقتها الخارجية.

الإسهام في عمليات الترويج للاستثمار وتوفير المعلومات الخاصة بالمناخات الاستثمارية التي تتمتع بها بلادنا بهدف جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية إضافة إلى تشجيع الاستثمارات المحلية..

الإخوة التجار:

تقديم اقتراحاتكم للغرفة التجارية ضرورة لتطوير خدماتها.

زياراتكم المستمرة وتواصلكم الدائم مع الغرفة يزيد من فرص التعاون.

الغرفة تستقبل استفساراتكم في أي وقت.

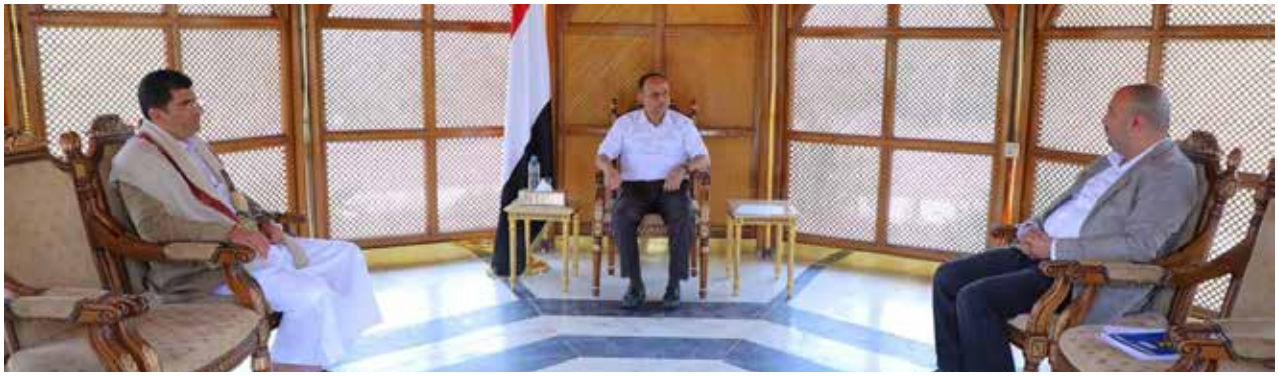

خلال لقائه بالأستاذ علي محمد الهادي

الرئيس المشاط يستعرض شؤون الأعمال والاستثمار

التقى فخامة المشير الركن مهدي المشاط -رئيس المجلس السياسي الأعلى- بدار الرئاسة، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية - وزير المالية الدكتور رشيد أبو لحوم، ورئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة علي الهادي.

وخلال اللقاء قدم رئيس الغرفة التجارية لفخامة الرئيس رؤية الغرفة لتحفيز التجار على الاستثمار وزيادة نسب الإعفاء للمشاريع من ضرائب الدخل لأكثر من ست سنوات.

وتم استعراض الحوافز والمزايا التي منحت للمستثمرين والمصنعين في المنطقة الصناعية بالحديدة، التي تم إصدارها في وقت سابق ودخلت حيز التنفيذ.

ووجه الرئيس المشاط بزيادة نسب الاعفاء للمشاريع من ضرائب الدخل إلى عشر سنوات في الحد الأدنى.

وأكد الحرص على تهيئة البيئة الملائمة لدعم الإنتاج المحلي، والمشاريع الصغيرة وتعزيز المدخلات المحلية.

مجلس إدارة الغرفة يتشرف بلقاء الرئيس المشاط

/خاص

تشرفت قيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء برئاسة الأستاذ علي محمد الهادي - رئيس مجلس الإدارة بلقاء فخامة المشير الركن مهدي المشاط - رئيس المجلس السياسي الأعلى - يوم 17 يونيو 2023م بمشاركة معالي وزير الصناعة والتجارة الأستاذ محمد شرف المطهر.

ناقش اللقاء -الذي حضره نائبا رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الأستاذ محمد محمد صلاح، والأستاذ حسن غالب السياني، وأعضاء مجلس الإدارة أنور محمد الحسيني والدكتور طلال ردمان، ومحمد السلامي- سبل الارتقاء بعملية التنسيق بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في تطوير آفاق التجارة في اليمن وتخفيف معاناة المواطنين.

وخلال اللقاء عبر الرئيس المشاط عن شكره للدور الوطني الذي يقوم به التجار في توفير السلع والخدمات المختلفة

التي يحتاجها المواطن.

وشدد على الجهات المعنية في الحكومة التعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للقطاع الخاص ليضع خدمة المواطنين على رأس أولوياته.

فيما ثمن رئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية بالأمانة، اهتمام رئيس المجلس السياسي الأعلى بالقطاع الخاص، منوهين بدور وزارة الصناعة والتجارة في تهيئة الأجواء المناسبة لعمل القطاع الخاص، وتذليل الصعوبات التي تواجهه.

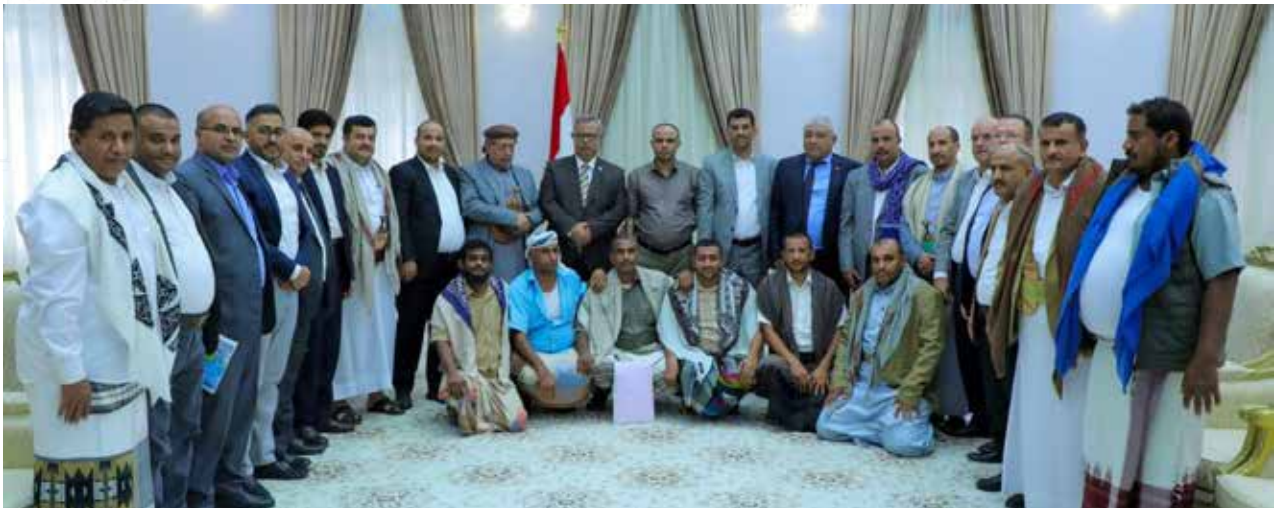

الرئيس المشاط يعتمد اتفاقية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة الحليب ومشتقاته

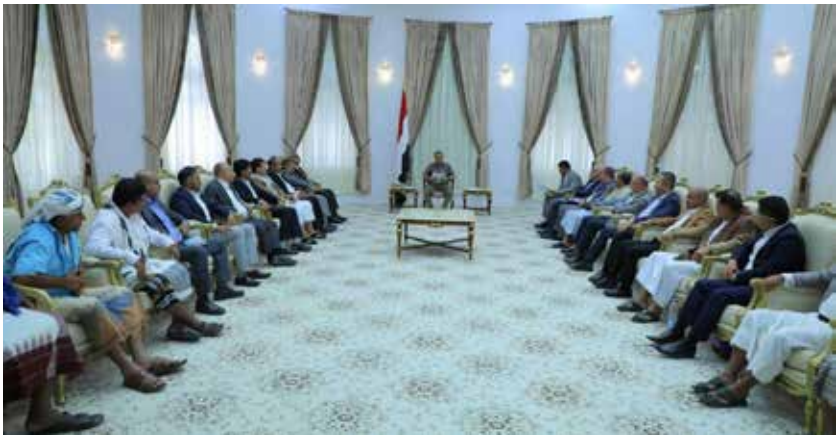

بحضور الاستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الغرفة وعضو مجلس الإدارة الأستاذ طلال ردمان، وُقع بدار الرئاسة في العاصمة صنعاء يوم 13 أغسطس 2023م على اتفاقية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة الحليب ومشتقاته مع مالكي الشركات المصنعة للحليب ومشتقاته، والجمعيات المنتجة للحليب.

واعتمد فخامة المشير الركن مهدي المشاط -رئيس المجلس السياسي الأعلى- الاتفاقية التي وقعها عن الجانب الحكومي رئيس الوزراء الدكتور عبدا لعزيز بن حبتور ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية - وزير المالية الدكتور رشيد أبو لحوم، ووزراء الإدارة المحلية علي القيسي والصناعة والتجارة محمد المطهر والزراعة والري المهندس عبد الملك الثور، ومسؤولي الشركات المصنعة للحليب ومشتقاته، والجمعيات المنتجة للحليب.

وعقب التوقيع أكد فخامة الرئيس أن الاتفاقية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الحليب ومشتقاته وتغطية السوق المحلي من هذا المنتج بدلاً عن الاستيراد من الخارج.

وأشار فخامة الرئيس المشاط إلى أن توطين صناعة الحليب ومشتقاته من الاستراتيجيات الأساسية للدولة التي ستوفر العديد من فرص العمل، والمعول على تنفيذها وتلبية احتياج السوق المحلي من هذه المادة خلال عام أو عامين كحد أقصى.

وعبر الرئيس المشاط عن سعادته بهذه الخطوة الإيجابية التي ستسهم في تشجيع المزارعين في تربية المواشي من الأبقار والأغنام والمصنعين في التوسع بهذا الجانب.

وكانت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء قد استضافت اللقاء بين ممثلي المصانع الوطنية لإنتاج الحليب والألبان في محافظة الحديدة والمدير التنفيذي للمؤسسة العامة للخدمات الزراعية الأستاذ عدنان حاشد رأسه الأستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس الإدارة, تم فيه مناقشة سبل رفع القدرات الاستيعابية للمصانع الوطنية لاستيعاب الحليب الطازج المنتج من جمعيات منتجي الحليب الطازج في تهامة, وتم الاتفاق على استيعاب الزيادة لهذا الشهر فيما يتم العمل سويا بين القطاعات الحكومية والقطاع الخاص على تنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير إنتاج المصانع بالتوازي مع تطوير الإنتاج المحلي وارتفاع نسبة النمو فيه.

الرئيس المشاط يوجه بالتنسيق بين الجهات الحكومية والغرفة التجارية لتعزيز تسويق وتصدير المنتجات الزراعية

تجارة وصناعة ^اصنعاء /خاص

وجه فخامة المشير الركن مهدي المشاط -رئيس المجلس السياسي- بالتنسيق بين وزارتي الصناعة والزراعة واللجنة الزراعية والسمكية العليا والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء واتحاد المصدرين؛ لإيجاد الحلول والآليات العلمية والعملية والبنية التحتية اللازمة لتسويق وتخزين وتصدير المنتجات الزراعية.

وأشار -خلال لقاء وزير الصناعة والتجارة محمد المطهر، ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة علي محمد الهادي، ومجلس مصدري الفواكه- إلى أهمية التعاون والتنسيق بين هذه الجهات لضمان توفر المنتجات الزراعية في السوق المحلية، وتصديرها إلى الخارج، وبما يحقق العائد المناسب للمزارعين وضمان استمرارية نشاطهم.

خلال لقائه برئيس الغرفة

الرئيس المشاط يوجه بتقديم كافة التسهيلات وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين في القطاع الخاص

الإدارة الإعلامية/خاص

تشرف الأستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء وعدد من التجار بلقاء فخامة المشير الركن مهدي المشاط -رئيس المجلس السياسي الأعلى- يوم الإثنين 2023/7/24م بحضور معالي وزير الصناعة والتجارة محمد المطهر، وعدد من التجار.

وخلال اللقاء أكد فخامة الرئيس المشاط على أهمية التنسيق بين وزارة الصناعة والتجارة والغرفة التجارية بما يصب في مصلحة الوطن والمواطن وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وشدد على ضرورة تقديم كافة التسهيلات وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين في القطاع الخاص.

وحث الرئيس المشاط رئيس الغرفة التجارية على التعاون مع التجار وتذليل

كل الصعوبات أمامهم، باعتبار الغرفة التجارية حلقة الوصل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

وحث هيئة الاستثمار والهيئة العامة للأراضي على تقديم الفرص الاستثمارية في اليمن وتسهيل الإجراءات، وسرعة استكمال إنشاء النافذة الواحدة بما يسهل إجراء المعاملات التجارية للتجار.

وشدد على مختلف الجهات ذات العلاقة التنسيق المستمر مع الغرفة التجارية، والحرص على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

خلال لقائه نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة لقطاع الصناعة

فخامة الرئيس مهدي المشاط يحث على توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار تراعي ظروف المواطن

صنعاء/سبأ/
تشرف الأستاذ حسن غالب السياني نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء لقطاع الصناعة يوم الأحد 25/ 2023/6م بلقاء بفخامة المشير الركن مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى.

وجرى خلال اللقاء مناقشة آخر المستجدات الاقتصادية وأهمية توفير السلع الأساسية والمواد الغذائية بالأسواق ، وغيرها من الجوانب المتعلقة بالاقتصاد.
وتطرق اللقاء -الذي حضره رجل الأعمال فتحي فاهم- إلى المستجدات المتصلة بتنفيذ مشروع إنقاذ الخزان العائم صافر وتركيب الخزان العائم البديل.
وحث فخامة الرئيس المشاط، على توفير السلع الغذائية الأساسية في الأسواق وبأسعار مناسبة تلبي احتياجات المواطن وتراعي ظروفه جراء العدوان والحصار.

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء ومصلحة الضرائب تضعان اللمسات العملية لخطوات تدشين مركز الخدمات الضريبية في الغرفة بداية ديسمبر 2023م

/خاص
أقرت اللجنة المشتركة للتعاون بين الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء ومصلحة الضرائب الخطوات التنفيذية والعملية والتي سيقوم بها الطرفان لإنشاء مركز الخدمات الضريبية في الغرفة والمقررة في بداية ديسمبر 2023م.
وخلال اجتماع مشترك -عقد بالغرفة يوم 2023/9/11م برئاسة الاستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الغرفة والاستاذ طارق البراق مستشار رئيس مصلحة الضرائب- تم التأكيد على الشراكة والتعاون التام بين الغرفة والمصلحة لصالح الارتقاء بالخدمات الضريبية المقدمة للمكلفين من أعضاء الغرفة وتسهيل إجراءاتها وفق أحدث الممارسات العالمية وبأحدث الوسائل التكنولوجية مرتكزة على بناء الثقة بينهما.
وقد تم في اللقاء الاتفاق على وضع حلول جذرية لكافة المعوقات والإشكاليات التي تواجه المكلفين بشراكة حقيقية وبمبدأ العمل نحو التوجه الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة وتنفيذ برنامج توعية مشتركة لتعزيز معارف المكلفين للتعامل مع المتطلبات الضريبية.
كما تم الاتفاق على مصفوفة خطوات إنشاء مركز الخدمات الضريبية بالغرفة وإقرار تسمية الخطوات والمكلفين بها

والفترة الزمنية اللازمة على أن ينطلق العمل التجريبي في الأول من ديسمبر القادم وسيتم إصدار البطاقة الضريبية واستقبال الإقرارات والربط الشبكي بين الغرفة والمصلحة فيما سيتم التدشين رسمياً بمشاركة حكومية واسعة في الأول من يناير 2024م.

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء تنشئ خمس قطاعات نوعية جديدة

الإدارة الإعلامية / خاص

أنشأت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء خلال الشهرين الماضيين خمسة قطاعات نوعية هي التطوير العقاري والمقاولين والمياه المعدنية والملبوسات والبهارات والمكسرات والحبوب ضمن خطتها الاستراتيجية لتعزيز القطاعات بالغرفة وتنميتها لتطوير أنشطة أعضائها واستدامة أنشطتهم.

فيوم 2023/10/4م أنشأت قطاع تجار ومستوردي البهارات والمكسرات والحبوب وتم انتخاب جمال حسين الرجوي رئيساً له ونجيب الحمادي نائبا للرئيس وعلاء محمد صديق مقررا.

ويوم 2023/9/18م أنشأت قطاع (الملبوسات والعطورات) كأحدث قطاع نوعي يضم في مكوناته فئات تجار وشركات ومستوردي ومصنعي الملبوسات والإكسسوارات والعطورات والجلديات وأقرت تشكيلة هيئته الإدارية المنتخبة من الأخ زكريا محمد محمد عبد الله النونو المعمري رئيسا للقطاع وعبد الرقيب قاسم مصلح الشوصي نائبا لرئيس القطاع وأسامة محمد الاحلسي مقررا.

أما في يوم الأربعاء 2023/9/14م فقد تم إنشاء قطاع المياه المعدنية ليكون إضافة نوعية للقطاعات العاملة في مجال الصناعة والتجارة والخدمات وأقرت هيئته الإدارية من الأستاذ صالح علي الشجاع رئيسا للقطاع والأستاذ نبيل صالح الحنبصي نائبا لرئيس القطاع والأستاذ على فتح الله علي المودي مقررا.

وفي يوم الثلاثاء 2023/9/12م أنشأت الغرفة قطاع المقاولين يضم في عضويته شركات ورجال الأعمال المسجلين رسميا كمقاولين من عدة فئات بأمانة العاصمة صنعاء، وتم إقرار الأستاذ عبد الله

أحمد جابر البروي رئيسا للقطاع ومحمد صالح العبيدي نائبا للرئيس والمهندسة فاطمة الكبسي مقررا للقطاع.

ويوم الثلاثاء 2023/9/5م تم إقرار إنشاء قطاع التطوير العقاري والمقاولات ليستوعب أنشطة التطوير العقاري والمقاولات ويهدف لتعزيز دور القطاع الخاص العامل في هذا المجال الحيوي الهام في مجال التشييد والبناء وإعادة الإعمار وتم إقرار هيئة رئاسة القطاع من الأستاذ عصام حزام شميلة وكل من محمد محمد الكحلاني نائبا وطارق فواد علي المزنعي مقررا.

يذكر أن التنسيق لإنشاء القطاعات النوعية يتم بجهود الاستاذ قيس عبد القوي الكميم رئيس القطاعات التجارية والصناعية بالغرفة ويتم الاشراف والتنفيذ لعقدها من قبل ادارة الشعب والقطاعات.

الغرفة والهيئة العامة للاستثمار يتفقان على فتح مركز خدمات مشتركة للمستثمرين بالغرفة

الإدارة الإعلامية /خاص

اتفقت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء والهيئة العامة للاستثمار على إنشاء مركز خدمات للمستثمرين بالغرفة، وتنفيذ سلسلة من برامج التعاون للفترة المقبلة لتمكين رجال الأعمال من الاستثمار في الفرص والمناطق الصناعية التي توفرها الهيئة وتذليل كافة الصعوبات أمامهم في الواقع العملي.

جاء ذلك خلال لقاء الأستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس الإدارة بالأستاذ ياسر المنصور رئيس الهيئة العامة للاستثمار يوم الأربعاء 2023/6/14م بمقر الهيئة العامة للاستثمار حيث تم الاتفاق أيضا على إقامة شراكة في تنفيذ سلسلة من البرامج والمشاريع التوعوية لرفع قدرات ومعارف المستثمرين بهدف تشجيعهم نحو التحول والإنتاج الصناعي بالإضافة لتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة والمفيدة لهم في الواقع العملي وفي مجالات دراسات الجدوى وإنشاء المصانع والإضافات المستقبلية لها وعمليات التركيب والبناء الفني للصناعات.

وقد تم في الاجتماع إقرار فتح مركز خدمات مشتركة للمستثمرين في الغرفة التجارية يكون وفق أحدث الممارسات العالمية ويسهم في تعزيز مناخ وبيئة الأعمال وسهولة الحصول على التراخيص من بيت التجار، إضافة لطلب عقد اجتماع مجلس إدارة الهيئة في اقرب وقت بما يعزز دوره في رعاية الاستثمارات.

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء والهيئة العامة للزكاة تتفقان على تعزيز التعاون المشترك بينهما

الإدارة الإعلامية/خاص

ناقش الأستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء يوم الاثنين 2023/7/10م مع الأستاذ شمسان أبو نشطان رئيس الهيئة العامة للزكاة سبل تطوير التعاون والشراكة بين الغرفة والهيئة وتعزيزها لما فيه تحقيق مصالح الفقراء والمحتاجين وبما يسهم في الارتقاء بمستواهم المعيشي وتعزيز التنمية الاقتصادية في بلادنا.

وخلال الاجتماع الذي عقد بمقر الهيئة العامة للزكاة وشارك فيه من جانب الغرفة كل من الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس الإدارة والأساتذة محمد عبد الله السلامي ونصر المطحني وأنور الحسيني أعضاء مجلس الإدارة والأستاذ محمد الجبري المدير العام التنفيذي للغرفة أكد الأستاذ علي الهادي على حرص الغرفة على تطوير شراكتها بالهيئة وتطويرها لآفاق جديدة.

من جانبه أشاد الأستاذ شمسان أبو نشطان رئيس الهيئة العامة للزكاة بمستوى التعاون بين الهيئة والغرفة وأكد استعداد الهيئة لتطويرها في كافة المجالات.

وقد تم في اللقاء مناقشة جملة من المواضيع التي طرحها أعضاء مجلس إدارة الغرفة, كما تم تقديم مصفوفة بالإشكاليات التي يعاني منها القطاع الخاص, وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لدراستها وحلها وفقا لآليات التعاون والشراكة القائمة بينهما وبما يسهم في تمتين هذه العلاقة وتطويرها.

وفي ختام الاجتماع تم الاتفاق على تنفيذ برامج توعية مشتركة بين الهيئة والغرفة خلال الفترة القريبة.

شارك من قبل الغرفة في اللقاء كل من مدير مكتب رئيس مجلس الإدارة ومديرا التجارية والصناعية والإعلام والتسويق.

رئيس مجلس إدارة الغرفة يستقبل أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة ويطلعه على الخطة التطويرية للغرفة

الإدارة الإعلامية/خاص

استقبل الأستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء يوم الثلاثاء 2023/7/11م معالي الأستاذ أمين محمد جمعان أمين عام المجلس المحلي بالعاصمة صنعاء وأطلعه على خطة الغرفة التطويرية للأعوام القادمة وبرامجها المتكاملة لتعزيز دور القطاع الخاص والارتقاء بأنشطته في التنمية الاقتصادية لبلادنا.

وخلال اللقاء -الذي حضره من جانب الغرفة الأستاذ محمد عبد الله السلامي عضو مجلس الإدارة والأستاذ محمد سبأ الجبري المدير العام التنفيذي للغرفة- أكد الأستاذ علي الهادي اهتمام الغرفة بتعزيز الشراكة والتعاون مع أمانة العاصمة صنعاء وتحسين بيئة الأعمال فيها أمام أنشطة مجتمع الأعمال والفرص المتاحة للمشاريع الاستثمارية بها.

كما تمت مناقشة جملة من النشاطات الرامية لتنفيذ الشراكات مع الجهات والمؤسسات الحكومية المعنية بالقطاع الخاص لتعزز نشاطاتها خدماتها للقطاع الخاص وإقامة اتصال فعال معها بالشراكة مع كافة البيوت والشركات التجارية والصناعية والخدمية في كل ما من شأنه تطوير وتعزيز ونمو أنشطة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

من جانبه أشاد الأستاذ أمين محمد جمعان بالنشاطات الملموسة لقيادة الغرفة وخطتها لتحديث أنشطتها والنموذج الإداري الحديث الذي تتبعه لتعزيز مكانة ودور الغرفة في خدمة مصالح ورعاية أنشطة القطاع الخاص.

مؤكدا استعداد أمانة العاصمة لتعزيز الشراكة والتعاون المثمر مع الغرفة لتحسين بيئة الأعمال في الأمانة والعمل معا لجذب الاستثمارات وإقامة المشروعات الاقتصادية من قبل القطاع الخاص لتطويرها.

الغرفة تتبنى إنشاء شركات مساهمة للاستثمار في مجالات الطاقة

الإدارة الإعلامية / خاص

أكد الأستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء تبني مجلس إدارة الغرفة إنشاء شركة مساهمة للقطاع الخاص للاستثمار في مجال إنتاج الطاقة والكهرباء في الفترة القريبة القادمة ويكون هدفها الاستثمار في مشاريع توليد الطاقة وتوزيعها بقدرات كبيرة يلبي احتياجات الاستثمار والصناعة والاستهلاك الأسري في بلادنا، على أن تخصص جزءاً كبيراً من أسهمها للاكتتاب العام للأفراد أيضا.

وأشار الأستاذ علي الهادي لدى لقائه يوم 2023/6/11م بمعالي وزير الكهرباء والطاقة الأستاذ الدكتور محمد البخيتي إلى أن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء عازمة على حشد القطاع الخاص لإنشاء الشركة المساهمة في وقت قريب انطلاقا من رؤيتها الاقتصادية أن بلادنا بحاجة ماسة للطاقة والكهرباء للمنشآت والمشاريع الصناعية والتجارية والخدمية إضافة إلى أن هذا النوع من الفرص الاستثمارية لا يزال بكرا وهناك فرص واعدة لتحقيق قيمة مضافة هائلة منه للرأسمال الوطني دون شك.

من جانبه أشار معالي وزير الكهرباء والطاقة الدكتور محمد البخيتي إلى أن القطاع الخاص شريك أساسي مع الوزارة في مجالات الاستثمار وأن الحكومة تعول عليه كثيرا في هذا الدور الوطني، مؤكدا ترحيبه وتقديره لمبادرة رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء بإنشاء الشركة المساهمة من قبل القطاع الخاص ومؤكدا أن وزارته قد استكملت كافة الوثائق والإجراءات القانونية اللازمة لمشاريع الاستثمار في مجالات الطاقة بنظاميها (BOT) و(BOOT) وستعلن رسميا استكمالها كإنجاز كامل خلال الأشهر الثلاثة القادمة مما سينقل اليمن إلى مرتبة متقدمة في مجال فرص الاستثمار في الطاقة بشكل معتمد.

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة يطلعون على نشاطات إدارات الغرفة ويوجهون بتحديث الخدمات المقدمة لتعزيز نشاط القطاع الخاص

الإدارة الإعلامية / خاص

اطلع الأستاذ على محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء -يوم الاثنين 2023/6/12م ومعه الأستاذ حسن غالب السياني نائب رئيس مجلس الإدارة لقطاع الصناعة وأعضاء مجلس الإدارة محمد السلامي ونصر المطحني وأنور الحسيني- على الأنشطة والمهام التي تقوم بها إدارات الغرفة المختلفة وكادرها لخدمة القطاع الخاص ورعاية مصالحه وتطوير سبل استدامة أنشطة وأثنوا عليها.

وخلال الاجتماع قدم الأستاذ محمد سبأ الجبري المدير العام التنفيذي لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة شرحا حول مصفوفة النشاطات والفعاليات والبرامج التي تقوم بها الغرفة لتعزيز نشاط القطاع الخاص في مختلف المجالات التجارية والصناعية والخدمية بما يعظم من دوره في التنمية الاقتصادية لبلادنا.

كما تم في الاجتماع تقديم شرح

تفصيلي حول أحدث ما تم في مجال الحوكمة والبناء الاستراتيجي للغرفة قدمه مستشار التخطيط الخارجي الدكتور حكيم الشميري بين فيها الإنجازات التي حققها فريق التخطيط بالغرفة من تحليل الوضع الداخلي والخارجي والتقييم التفصيلي والمهام والغايات وصولا لوضع الأهداف الاستراتيجية القائمة على بطاقة الأداء المتوازن والرسالة والقيم والتي من شأنها تعزيز خدمات الغرفة لأعضائها وتقديم سلسلة من الخدمات الجديدة بأحدث الوسائل وبيسر وسهولة.

بدوره اثني الأستاذ علي الهادي رئيس مجلس الإدارة على تلك النشاطات والمهام وحث على مضاعفة الجهود في المرحلة المقبلة للارتقاء بأنشطة الغرفة وتعزيز الشراكة مع الجهات الحكومية كافة لخدمة القطاع الخاص وأنشطته في مختلف المجالات وبما يسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي لبلادنا.

معلنا إطلاق حزمة من التحديثات لأنشطة الغرفة ومهامها في المجالات التقنية والفنية وآليات الاتصال والتواصل مع الأعضاء تقوم على خطة تطويرية شاملة تحظى باهتمام ومتابعة من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تكون مرتكزة على بناء الثقة وحسن وجودة الخدمة للأعضاء.

معادلة البناء والتنمية

ينظر رجل الأعمال على محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء إلى واقع القطاع الخاص بنظرة ثاقبة يملأها التفاؤل بالمستقبل، ويعتقد جازما أن نظرة الحكومة نحو القطاع الخاص قد تغيرت وأن الفرصة الآن متاحة لبناء شراكة مستقبلية تقود لبناء الوطن والرقي بالأنشطة الإنتاجية الصناعية والتجارية والخدمية وفقا لرؤية القطاع الخاص.

الأستاذ كما يطلق عليه في الغرفة التجارية، جاء بفكرة مبتكرة للنهوض الاقتصادي بواقع القطاع الخاص تقوم على حل الإشكاليات التي تقف حجر عثرة أمام أنشطة الإنتاجية في الميدان ولذلك كان اتفاقه مع الحكومة على حلحلة كل المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص من العديد من الجهات الحكومية وبخاصة الإيرادية منها موضع تنفيذ, وقال في جمع مشهور «إذا حللنا مشاكل التجار مع هذه الجهات يمكن للتاجر أن يتفرغ للبناء والتوسع والنشاط الاستثماري والذي دون شك سيتوسع يوما بعد يوم بدلا من تضييع وقته في متابعة يومية لحل الإشكالات مع تلك الجهات.

وهنا يكمن التحدي، فهذه المقولة صحيحة بنسبة 100 % إذ بينت دراسة استبيانية قامت بها الغرفة على مدى سنوات أن رجال الأعمال من أصحاب الشركات يقضون 30-50% من وقتهم في الفترة الصباحية في متابعة معاملات شركاتهم مع الجهات الحكومية فيما تصل المتابعة لمعرفة نتائج تلك النشاطات في الفترة المسائية لنحو 30%، فيما لا تحصل أنشطتهم الاقتصادية إلّا على 30% من الوقت المفترض لها فقط.

فكرة استغلال الوقت لصالح التوسع في النشاط الاقتصادي بدلا من ضياعها في المتابعة مع الجهات الحكومية فكرة اقتصادية لها علاقة بالإنتاجية دون شك وسيكون مردودها الاقتصادي كبيراً على البلاد برمته،

فكرة استغلال الوقت لصالح التوسع في النشاط الاقتصادي بدلا من ضياعها في المتابعة مع الجهات الحكومية فكرة اقتصادية لها علاقة بالإنتاجية دون شك وسيكون مردودها الاقتصادي كبيراً على البلاد برمته، فرجل الأعمال لو ركز كل وقته للنشاطات الاقتصادية فمن المؤكد أنه سيتمكن من النظر والتفكير بمشاريع جديدة وابتكار استثمارات مفيدة للسوق والمستهلكين كما سيجد الحلول لمتطلبات المستهلكين، كما يقول الأستاذ علي محمد الهادي, وهنا نوجه له التحية وللجميع التعاون في تحقيق هذه التوجه.

قيادة الغرفة تشارك في فعالية تدشين العمل بالبوابة الإلكترونية لوزارة الصناعة والتجارة

الإدارة الإعلامية / خاص

شاركت قيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء وباركت تدشين وزارة الصناعة والتجارة العمل رسميا بالبوابة الإلكترونية لإنجاز المعاملات عن بعد، والذي تم يوم الأحد 2023/10/1م بمبنى الوزارة.

وفي التدشين أوضح وزير الصناعة والتجارة في حكومة تصريف الأعمال الأستاذ محمد شرف المطهر أن العمل بالبوابة الإلكترونية يهدف إلى تبسيط الإجراءات وسرعة إنجاز المعاملات بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال، مبيناً أن تدشين البوابة جاء بعد سلسلة من الإجراءات وتبسيط واختصار خطوات انجاز المعاملات بنسبة تصل إلى 90 %.

وذكر أن بدء العمل بالبوابة يأتي في إطار مشروع طموح للتحول الكامل من العمل الورقي إلى الإلكتروني..

لافتاً إلى أنه يمكن للمستفيدين من خدمات الوزارة إنجاز معاملاتهم عن بعد وفي وقت قياسي.

وخلال التدشين -الذي حضره الأستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية والأستاذ حسن غالب السياني نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة لقطاع الصناعية والأستاذ أنور محمد الحسني عضو مجلس الإدارة ومحمد سبأ الجبري المدير العام التنفيذي للغرفة- أشار الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس

مجلس إدارة الغرفة لقطاع التجارة في كلمة الغرفة إلى أن العمل بالبوابة الإلكترونية سيسهم في تبسيط الإجراءات وتسهيلها للقطاع الخاص وكافة المتعاملين مع الوزارة والمستفيدين من خدماتها، ونوه إلى أن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء تبارك هذا الإنجاز الهام لتعزيز وتسهيل بيئة الأعمال اليمنية وأن تدشين العمل به سيسهم بشكل إيجابي في تطوير العمل التجاري والصناعي في بلادنا.

نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة الأستاذ محمد محمد صلاح لـ"مجلة صنعاء تجارة وصناعة":

إنشاء قطاعات نوعية تعزز النشاط التجاري للقطاع الخاص

يرى الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة صنعاء أن النشاط التجاري الذي يقوم به القطاع الخاص كبير جدا، وهو جهد يشكرون عليه لأنهم يتحملون أعباء توفير كافة السلع للسوق في ظل أوضاع صعبة غير مواتية بالمجمل.

ومع ذلك يؤكد الأستاذ صلاح أن الغرفة تسعى لحشد هؤلاء التجار للتحول الصناعي ضمن استراتيجية تتبناها الغرفة التجارية لتعزيز الإنتاج الوطني وصولاً للاكتفاء الذاتي.

وقال صلاح -في حوار مع مجلة "صنعاء تجارة وصناعة"- لمسنا تجاوبا كبيرا من جانب الحكومة لدعم القطاع الخاص وهذا ما دفعنا لإرساء قاعدة علاقات متميزة مع الجهات الحكومية نعمل من خلالها لحل كافة الإشكاليات التي تواجه القطاع الخاص.

لقاء / منيرة أحمد

■ حدثونا عن النشاط التجاري لمنتسبي الغرفة التجارية وتقييمكم له؟

في الحقيقة؛ النشاط التجاري الذي يقوم به القطاع الخاص ومنهم منتسبو الغرفة التجارية كبير جدا وهو جهد يشكرون عليه، فالتجار من القطاع الخاص العاملون في مجال الاستيراد يقع على كاهلهم توفير مستلزمات السوق من الغذاء والدواء والكساء والسلع الاستهلاكية الأخرى من الخارج عبر الاستيراد، وهذا مجال شاق وصعب ويحتاج للمخاطرة المالية والنفسية في ظل الظروف التي يمر بها البلد من الحرب والحصار الاقتصادي منذ 8 أعوام.

عمليا، يعتمد اليمن بشكل شبه كامل على الواردات لتلبية طلب السوق المحلية على السلع الغذائية الأساسية بما يقارب (80-90 %). وهذه الواردات مؤمنة بالكامل تقريبا من جانب القطاع الخاص، وحسب التقييمات الدولية للقطاع الخاص فقد أظهر مرونة كبيرة ونجح في الحفاظ على استمرار عرض هذه السلع الأساسية في البلد رغم ارتفاع التكاليف والمخاطر وهذا هو سر نجاح القطاع الخاص.

■ ما هي خطة الغرفة لتعزيز نشاط القطاع الخاص على المستوى التجاري والصناعي؟

للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء خطة استراتيجية للسنوات الخمس المقبلة تمضي قدماً لتنفيذها تقوم على تعزيز بنائها الداخلي من خلال تطوير الإدارات والنظم الموجودة بها وثانياً استحداث القطاعات والشُعَب النوعية التي تعزز من تخصصات النشاطات التجارية والصناعية وبالتالي مع تكامل هذين المحورين هناك رؤية تقوم على حشد القطاع الخاص للتحول الصناعي وهذا يقوم على مساندة وتعزيز النشاط التجاري وتهيئة بيئة الأعمال له وحل كافة الإشكاليات التي تواجهه ثم البدء بالخطوات نحو التحول الصناعي تدريجياً حتى يكون لدينا قطاع صناعي صلباً وقوياً بدءا من التجارة ويستقر في الإنتاج والصناعة.

■ ما أبرز النشاطات التي قامت الغرفة التجارية بها خلال الفترة الماضية لتعزيز بيئة الأعمال؟

في الحقيقة أن مجلس الإدارة ومنذ تحمله مسؤولية قيادة الغرفة حمل على عاتقه المساهمة المباشرة في حل الإشكاليات التي يعاني منها القطاع التجاري والصناعي مع الجهات الحكومية، ونظرا للرؤية التي يتبناها الأستاذ علي الهادي رئيس مجلس الإدارة بدعم أعضاء المجلس بتعزيز الشراكة مع الحكومة والتفاعل الكبير من جانب الحكومة معنا تمكنا بتوفيق الله من إرساء قاعدة علاقات متميزة مع الجهات الحكومية ووجدنا اهتماما لانظير له من قبل قيادة الدولة والحكومة في التعاون

لحل كافة الإشكاليات التي تواجه القطاع الخاص.
تواصلنا مع مصلحة الضرائب حتى وصلنا لرؤية فتح نافذة ضريبية بالغرفة تمكن أعضاء الغرفة من التعامل معها بكل يسر وسهولة وبأحدث الممارسات العالمية وهو ما يعني تخفيض الإشكاليات دون شك، كذلك عملنا على تعزيز العلاقات مع الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس ونفذنا برامج توعية مشتركة وتم وضع مصفوفة بالإشكاليات ويجري العمل لحلها بطريقة تشاركية مفيدة جدا، كما نعمل سويا وبتنسيق كبير مع الهيئة العامة للاستثمار لجذب ولحشد لاستثمارات القطاع الخاص ونعتزم فتح نافذة للهيئة بالغرفة، وتم حل مسالة ازدواجية التفتيش والنزول الميداني للجهات من قبل صحة البيئة وجهات أخرى ، والتنسيق مع وزارة النقل، وكذا وزارة الصناعة والتجارة بشأن المنافذ البرية وتدفق السلع عبرها، وأنشأنا غرفة عمليات مشتركة بالغرفة وهذه الغرفة تمكنت من حل الإشكاليات التي يواجهها القطاع التجاري والصناعي والخدمي في نشاطهم اليومي من خلال الربط مع غرفة العمليات بوزارة الصناعة والتجارة وغيرها من الجهات، كما تم حل قضايا ذات بعد تخصصي تتعلق بتجار الحديد والأخشاب، ومواضيع النقل بين المحافظات، وموضوع فتح ميناء الحديدة أمام الحاويات حيث تم بذل جهود كبيرة من قيادة الغرفة التجارية ووزارة النقل مع شركات وخطوط الملاحة الدولية ومع الجهات الحكومية وتمكنا من عمل إنجازات كبيرة جدا في هذا الملف.
كما لا ننسى مقدار الجهود المبذولة في مجال تصفير المشاكل بين القطاع الخاص

> **هدفنا بناء شراكة فاعلة مع الحكومة لتحقيق نهضة تنموية مستدامة**

والجهات الحكومية من خلال اللقاءات والاجتماعات المباشرة بين الغرفة وتلك الجهات وكل المؤشرات تؤكد أننا قطعنا أشواطاً كبيرة جداً مع الضرائب والجمارك والزكاة والمواصفات والمقاييس وغيرها.

■ قامت الغرفة مؤخراً بإنشاء قطاعات متعددة بها ما أهميتها وكيف تقوم بعملها؟

نعم قمنا بإنشاء قطاعات نوعية في الغرفة وهذا النشاط يأتي في إطار التطوير والتحديث لنشاط الغرفة وبهدف تعزيز نشاطها وقوتها من خلال التخصصات التي ينشط فيها الأعضاء، وحتى هذا الشهر أصبح لدى الغرفة 25 قطاعا وشعبة نوعية ونهدف أيضا لزيادتها لتلبي كافة النشاطات الاقتصادية في بلادنا، ومن وجهة نظرنا فإن القطاعات دون شك تمثل قوة للغرفة لإنها تعزز من تكاتف الأعضاء وتدفع بكوادر من القطاع الخاص لتسهم في قيادة القطاعات والشعب وتكون عونا وسندا لقيادة الغرفة كما تسهم في تعزيز تخصصاتهم وهذا يجعل كل قطاع متمتعاً بقدرته على التفاوض والحوار مع الجهات الحكومية وقادراً على التعبير عن تطلعاته ورؤاه لتعزيز النمو والنشاط الاستثماري والتعاون الاقتصادي محلياً وخارجياً، وقانون الغرف أتاح هذا التوجه وشرع مساره وآلياته.

تذليل الصعوبات

■ كلمة أخيرة لكم مع خالص الشكر والتقدير؟

-نؤكد على أهمية الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة وندعو لرعاية القطاع الخاص وتشجيعه وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تقف أمام استدامة أنشطته فاستدامة أنشطة القطاع الخاص مهمة للاقتصاد الوطني، وهو المشغل حالياً للأيادي العاملة ومن المهم تهيئة البيئة المنافسة لنمو أعماله وإزالة كل المعوقات التي تواجه القطاع الخاص حتى يستطيع توفير فرص عمل جديدة وتعزيز إيرادات للدولة، فدعم القطاع الخاص يأتي من خلال تهيئة بيئة الأعمال والاستثمار وإزالة كل المعوقات والسلبيات، وعندها سيتحسن وضع البلد والمواطن وإيرادات الدولة بشكل عام.
ونسأل من المولى عز وجل أن يوفقنا ويحفظ الله بلادنا من كل سوء ومكروه.

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء تطالب بتحرك البواخر مباشرة إلى ميناء الحديدة دون تفتيش في جيبوتي

تجارة وصناعة صنعاء /خاص

أهابت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء بالأمم المتحدة العمل على تحرك البواخر مباشرة إلى ميناء الحديدة دون عوائق توفيرا للوقت والتكلفة والجهد المبذول حاليا لتفتيش السفن المتجهة لليمن من قبل فريق آليات التفتيش والتحقق unvim في جيبوتي.

وخلال الشهور الثلاثة الماضية رفعت الغرفة رسائل للأمم المتحدة من القطاع الخاص اليمني أكدت أن الوقت قد حان لتحرك البواخر مباشرة إلى ميناء الحديدة وذلك لتسهيل نقل البضائع بسهولة ويسر باعتبار أن الإجراءات التي تمت خلال الفترة الماضية في ميناء جيبوتي كانت تشكل عائقا وصعوبة وخسائر باهظة, وأنه من اللازم الموافقة على أن تتحرك البواخر مباشرة إلى ميناء الحديدة لما فيه مصلحة القطاع الصناعي والتجاري ويخدم المواطن اليمني.

وفي رسالتين منفصلتين وخلال لقاءين بالمنسق المقيم للأمم المتحدة بصنعاء ونائب المبعوث الأمم لليمن في الأردن أعربت قيادة الغرفة أن فتح ميناء الحديدة أمام الشحن التجاري مؤخرا ترك أثرا إيجابيا على تكلفة السلع الغذائية والاستهلاكية حيث انخفضت الأسعار دون شك ولمسها المواطن اليمني بكل واقعية.

كما طالبت الغرفة بضرورة تحرك البواخر مباشرة إلى ميناء الحديدة دون عوائق وطالبت الأمم المتحدة بتوفير الكرينيات والآلات اللازمة لتفريغ البضائع فيه.

وترى الغرفة أن فرض إجراء عملية تفتيش مسبقة في ميناء جيبوتي على السفن التجارية التي تحمل البضائع والأدوية وغيرها من السلع قبل توجهها لميناء الحديدة ترتب عليها الكثير من الخسائر والمصروفات على القطاع الخاص طيلة السنوات الثمان الماضية نتيجة التأخير في إجراءات تفتيش السفن من قبل unvim في ميناء جيبوتي والمبالغ المدفوعة كديمرج على السفن التي قد تم تفتيشها ولم يتم تحميل حاوياتها في حينه، مؤكدة أن إجمالي الخسائر لعدد (48) سفينة خلال شهر واحد فقط بلغت (10.600.000) دولار.

وبينت الغرفة أن الوقت قد حان لتحرك البواخر مباشرة إلى ميناء الحديدة باعتبار أن الإجراءات التي تمت خلال الفترة الماضية في ميناء جيبوتي كانت عائقا وسببت خسائر باهظة وأن من اللازم الموافقة على أن تتحرك البواخر مباشرة إلى ميناء الحديدة لما فيه مصلحة القطاع الصناعي والتجاري وخدمة المواطن اليمني.

مؤكدة أن القطاع الصناعي والتجاري في اليمن تعرض لخسائر كبيرة جدا جراء سياسة إغلاق ميناء الحديدة أمام شحن الحاويات في الفترة الماضية نجم عنها نقص حاد في الغذاء والدواء والوقود ومستلزمات الحياة الضرورية وزيادة التكاليف والأعباء وتسبب في رفع معدلات الفقر وتفاقم معاناة المواطنين والقطاع الخاص.

وقد وعد السيد غريسلي بدراسة الموضوع مع فريق الأمم المتحدة والذي سيعقد اجتماع مع لجنة آليات التفتيش والتحقق unvim خلال الأسبوعين القادمين وسيكون الموضوع على رأس أولوياتها، مبديا تفهم الأمم المتحدة للصعوبات والإشكاليات التي يواجهها القطاع الخاص في اليمن ومؤكدا دعم القطاع الخاص وتقدير دوره في النشاط الاقتصادي لليمن.

مقترحات لتسهيل الإجراءات في **ميناء الحديدة وتسريع عملية التفريغ**

بقلم / محمد الصديق
المستشار اللوجستي بالغرفة التجارية

إن من أهم الأهداف الحكومية هي تشغيل جميع موانئ ومؤسسات البحر الأحمر بكامل جهوزيتها لكي تنافس موانئ دول الجوار، ولكي يتحقق الهدف لا بد من خطوات وسياسات وقرارات اقتصادية مواتية وجاذبة للاستثمار المحلي والدولي في جميع موانئ مؤسسة البحر الأحمر الواعدة بكل خير لأنها تمثل شريان الاقتصاد اليمني ونقطة انطلاق للتبادل التجاري مع دول الجوار والقارة الافريقية وكذا نقطة تحول إلى العالم.

وكذلك كان هذا من أهم أولوياتنا في الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء بقيادة الأستاذ علي محمد الهادي الذي جعل اهتمامه ومتابعته الشخصية لهذا العمل الكبير وحرصه الكبير على رأس المال الوطني وكذلك القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع الهام.

لقد قام الأستاذ علي محمد الهادي بتقديم آلية تسريع تفريغ البضائع في مؤسسة موانئ البحر الأحمر، ومن أهم النقاط في ذلك ما يلي:

1. توريد الكرينات والحاضنات والآلات الخاصة التفريغ.
2. بناء الأرصفة في ميناء الصليف بمواصفات دولية حديثة.
3. تعميق الرصيف رقم (1) و(8) في ميناء الحديدة.
4. تشغيل رصيف المشتقات النفطية لرسو السفن فيه وكذلك رصيف ميناء الملح.
5. رفع عدد عمال الميناء لكي يتسنى عمل ورديات على مدار 24 ساعة للعمل في اليوم مما يعجل تسريع عملية التفريغ.
6. عمل الإنارات الخاصة بالأرصفة الخاصة بمؤسسة موانئ البحر الأحمر.
7. شراء اللنشات الخاصة بمناورة وإدخال السفن إلى الأرصفة.
8. تشغيل المركز الصحي بكامل جهوزيته الموجود داخل ميناء الحديدة.

ولم يتكتف الأستاذ علي الهادي بهذه المقترحات بل جعل جُلَّ اهتمامه تسهيل الإجراءات كي يستفيد التجار من هذه التسهيلات، حيث قام بتشكيل لجنة والنزول الميداني إلى ميناء الحديدة للرفع له بالصعوبات والمعوقات في الميناء، وكذلك إجراءات جمرك الحديدة والجودة والزراعة وتم الرفع له وكذلك متابعته خطوة بخطوة لحل وتسهيل كافة الإجراءات من وصول الحاويات إلى رصيف الميناء وحتى آخر إجراء وخروج البضائع من بوابة الميناء وكذلك تقديمه الآلية المزمنة لنظام النافذة الواحدة لتسهيل الإجراءات كاملة.

القطاع الخاص اليمني..
دور متمكن

تجارة وصناعة صنعاء /خاص

كشفت دراسة اقتصادية عن ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% مقارنة بالمساهمة الحكومية لتصل إلى أكثر من 70% بنهاية العام 2022م.

وحسب بيانات الدراسة التي أعدتها مبادرات التنمية الاقتصادية بالتعاون مع معهد ديب روث فإن القطاع الخاص ورغم المعوقات التي تعرض لها بسبب الحرب والصراع لا يزال هو المشغل الأول للعمالة في اليمن حيث وفر ما يزيد عن 70% من جميع الوظائف في البلاد وولّد أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب (2015م) فيما ارتفعت مساهمته حاليا بمقدار 15% لتصل في نهاية العام 2022م إلى 70%.

الدراسة تكشف بعضا من مكامن قوة القطاع الخاص ومساهماته في الاقتصاد الوطني والتنمية، فيما تطالب من جهة أخرى كافة الجهات للعمل على نموه واستقراره ليتعافى من آثار الحرب والحصار الاقتصادي الخارجي، حيث تشير إلى ما يمثله القطاع الخاص كمصدر رئيسي لفرص العمل والإيرادات في البلاد، ولعب أيضاً دوراً مهماً في توريد السلع الأساسية وتحسين مهارات القوى العاملة والدفع بالابتكار وتوفير البنية التحتية الحيوية. لذلك، كما هو الحال في أي بلد آخر يتعرض لحرب خارجية، فإن القطاع الخاص في اليمن يُعد بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل؛ ويبدو أن نموه شرط أساسي للتعافي بعد انتهاء الحرب.

نشاط

تمكنت غالبية شركات القطاع الخاص خلال فترة الحرب على اليمن من الاحتفاظ بموظفيها، وكانت الشركات الكبيرة والمتوسطة هي الأكثر قدرة على خلق فرص العمل واستدامتها، كون الحفاظ على الوظائف الحالية وخلق وظائف جديدة أمر بالغ الأهمية ليس فقط لسبل كسب العيش أثناء النزاع الجاري، بل وأيضاً للحفاظ على مهارات القوى العاملة التي تُعد شرطاً رئيسياً للتعافي بعد انتهاء النزاع.

المساهمة في الحفاظ على الأسواق والخدمات

ربما كانت أهم مساهمة للقطاع الخاص في اليمن أثناء الحرب الخارجية عليه هي الحفاظ على عصب الاقتصاد متمثلا في البنية التحتية والخدمات الحيوية التي تحول دون الانهيار الكامل للأسواق. على سبيل المثال، لا تزال الشركات والمواطنون وجهود الإغاثة الإنسانية تستفيد من خدمات الاتصالات المتنقلة (الهاتف النقال) التي يقدمها إلى حد كبير المشغلون من القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، عندما لم تعد المؤسسة العامة للكهرباء قادرة على إبقاء الأضواء مضاءة، ملأ المشغلون من القطاع الخاص الفجوة وقدموا الكهرباء مباشرة للمستهلكين، وللمؤسسة العامة للكهرباء. وفي قطاعي الصحة والتعليم، امتلك القطاع الخاص أكثر من 60% من المرافق الصحية في البلاد في عام 2014م، في حين أن أكثر من ربع الطلاب 83,177 من أصل 310,340 كانوا يدرسون في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في عام 2014م.

وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات محدثة، إلا أنه من المتوقع أن تكون حصة القطاع الخاص في قطاعي الصحة والتعليم قد زادت منذ بداية النزاع جرّاء التحديات التي تواجه مرافق الصحة والتعليم العامة خاصة في ما يتعلق بصرف رواتب موظفي القطاع العام، ولكن الإحصاءات المحدثة غير متوفرة.

ومع ذلك، فإن دور القطاع الخاص في الحفاظ على الأسواق هو الأكثر أهمية في قطاع الغذاء، الذي يمثل قصة ملهمة تتحدث عن قدرة القطاع الخاص على الصمود ودوره المحوري في صد المجاعة في اليمن، وهي قصة غالباً ما يُغفل عنها في تغطية الأزمة الإنسانية التي عادة ما تسلط الضوء على المساعدات الإنسانية الدولية والوكالات الإنسانية. وعلى الرغم من التواجد المتزايد للمنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في اليمن منذ عام 2015م، إلا أن القطاع الخاص

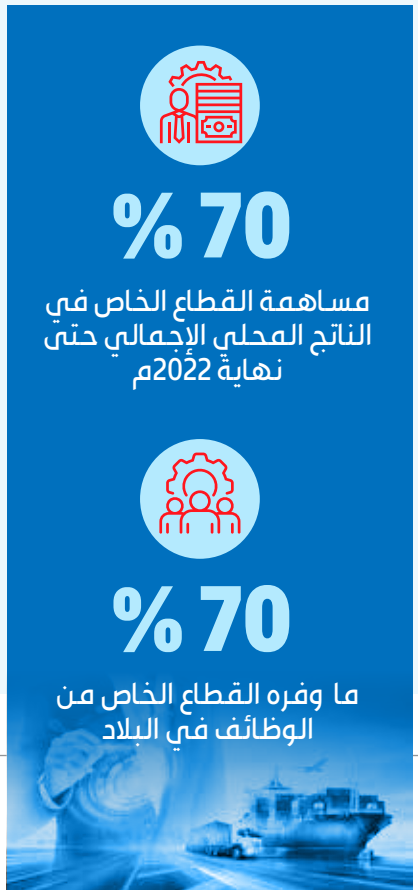

ا ليمني

لا يزال هو الجهة المهيمنة في قطاع الأغذية في اليمن. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات في عام 2020م إلى أن القطاع الخاص قد استورد ما يقرب من 85% من إجمالي 6.1 مليون طن من المواد الغذائية التي تصل إلى اليمن، بينما تم استيراد نسبة 0.9 طن المتبقية "معظمها من القمح" من قبل الوكالات الإنسانية، التي لا تزال تعتمد على القطاع الخاص لتخزين القمح أو توزيعه أو طحنه. لقد ساهم القطاع الخاص في اليمن بشكل كبير في معالجة الأبعاد المختلفة لتحدي انعدام الأمن الغذائي. وتمكنت البنوك التجارية من الحفاظ على العلاقات المصرفية الدولية، مما سمح لمستوردي الأغذية اليمنيين بمواصلة سداد المدفوعات لموردهم الدوليين. وتمكن قطاع الشحن من التعامل مع المتطلبات المعقدة والمتغيرة باستمرار للبضائع الواصلة إلى اليمن.

كما تكيف قطاع النقل الداخلي مع التحديات المتزايدة من البنية التحتية للطرق المدمرة، إلى الارتفاع الشديد في أسعار الوقود، إلى نقاط التفتيش التي تسيطر عليها السلطات المختلفة، وإلى الجبايات غير القانونية التي تفرضها مختلف الجهات. واستمر قطاع تصنيع الأغذية في العمل وتزويد السوق على الرغم من التحديات المتعددة الأمنية والضريبية والنقل والاقتصاد الكلي.

وأخيراً، تجنب قطاع الجملة والتجزئة الانهيار، وحافظ على توفير الأغذية على الرفوف في جميع أنحاء البلاد.

أسعار الشحن لميناء الحديدة الأغل

استطلاع /أحمد الطيار

يثير ارتفاع أسعار الشحن البحري لميناء الحديدة قلق الكثير من التجار في العاصمة صنعاء لاعتقادهم أن الأمر برمته مجرد معاقبة لتخليهم عن الشحن لميناء عدن من قبل أطراف مستفيدة من هذه المعاناة.

مجلة «تجارة وصناعة ^اصنعاء» استطلعت آراء التجار حيث بينوا أن فتح ميناء الحديدة منذ شهر يونيو الماضي واستقباله للحاويات أمر جيد ومفيد اقتصاديا لصالح التجارة في اليمن، حيث ساهم في منع الازدواج الجمركي والضريبي الذي كان يتم حين الاستيراد عبر ميناء عدن والمنافذ البرية الأخرى، لكنهم قالوا إن أسعار الشحن إلى موانئ الحديدة لا تزال مرتفعة مقارنة بموانئ عدن بنسبة تقدر بنحو 70%، وهو ما أكده تقرير خبراء للأمم المتحدة أن أسعار التأمين على الشحن إلى موانئ عدن يبلغ 0.40 % من قيمة الحمولة، بينما يبلغ سعر التأمين إلى الحديدة أكثر 0.72% من قيمة الحمولة.

وقالت مصادر ملاحية وتجارية، إن سعر شحن الحاوية 40 قدماً إلى موانئ عدن تبلغ 3200 دولار بينما يبلغ سعر شحن نفس الحاوية إلى موانئ الحديدة أكثر من 5250 دولارا، وهو ما يثير القلق فعلا.

وكشفت المصادر أن سعر الشحن لذات الحاوية إلى موانئ جدة السعودية أو الموانئ المصرية لا يتجاوز 1100 دولار.

وفقًا للمصادر التي قمت بالبحث عنها، فإن أسعار الشحن البحري لميناء الحديدة أعلى بكثير من أسعار الشحن البحري للموانئ الأخرى في المنطقة. على سبيل المثال، يبلغ سعر شحن حاوية سعة 40 قدماً من الصين إلى ميناء الحديدة حوالي 5250 دولارا، بينما يبلغ سعر شحن نفس الحاوية إلى ميناء جدة السعودي أو ميناء السخنة المصري حوالي 1100 دولار. هذا يعني أن أسعار الشحن البحري لميناء الحديدة أعلى بنسبة تصل

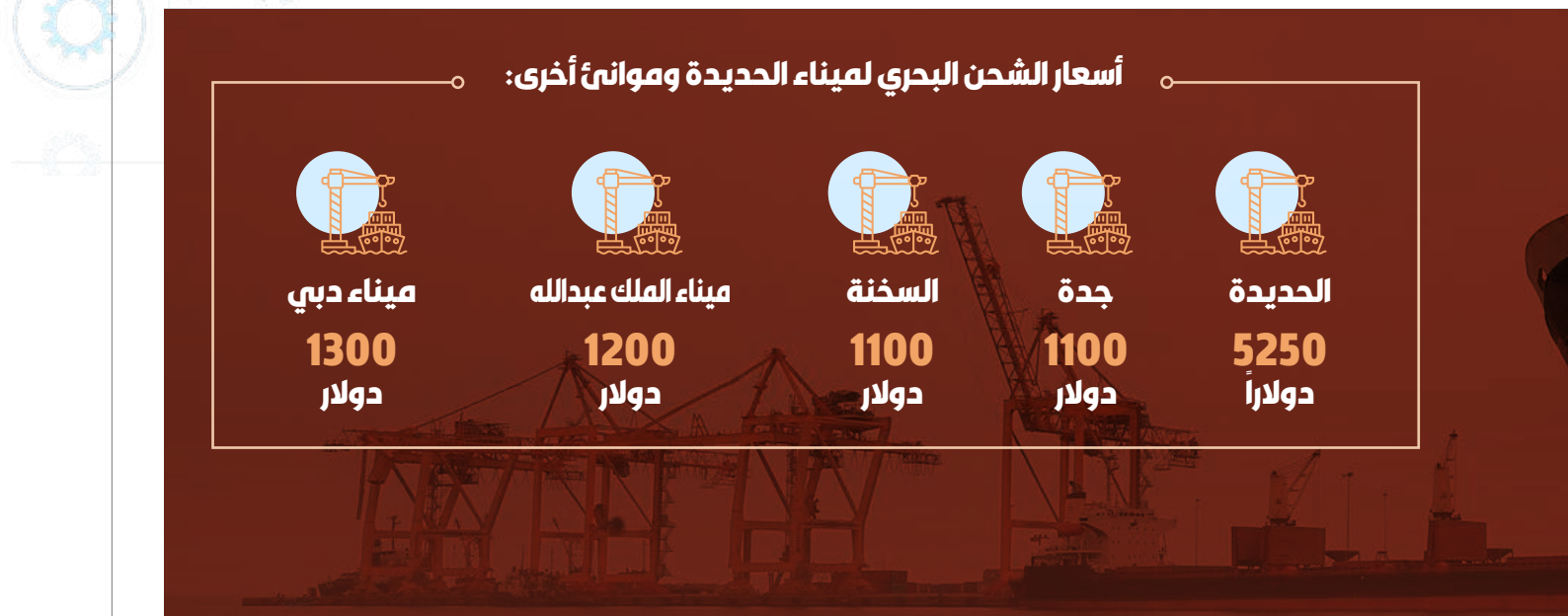

أسعار الشحن البحري لميناء الحديدة وموانئ أخرى:

الحديدة	جدة	السخنة	ميناء الملك عبدالله	ميناء دبي
5250 دولاراً	1100 دولار	1100 دولار	1200 دولار	1300 دولار

ـى عالمياً.. من يستفيد منها؟

إلى 475% من أسعار الشحن البحري للموانئ الأخرى.

أسباب

اكتشفنا خلال تتبعنا لمسألة ارتفاع أجور الشحن لميناء الحديدة عدة أسباب وراء هذا الارتفاع على رأسها الوضع الأمني غير المستقر في اليمن وهو تعبير يصطلح عليه منظمات الشحن والتأمين الدولية حيث تصف الوضع بغير المستقر في اليمن مما يتسبب في مخاطر عالية على الشحن البحري تؤدي إلى زيادة التكاليف على الشحن، ويقول احد التجار إن شركات الشحن وطوال الفترة الماضية كانت تستقطع من التجار 800 دولار تحت مسمى المخاطر الأمنية فيما تضيف مبلغ يصل لـ2000 دولار كتأمين على البواخر والبضائع وهي أرقام كبيرة تسبب خسائر للاقتصاد اليمني دون شك.

وفي المقابل ترى الشركات الدولية المتخصصة بالشحن أن ارتفاع أجور الشحن لميناء الحديدة يأتي أيضا بسبب نقص البنية التحتية المينائية حيث تعاني موانئ الحديدة من نقص البنية التحتية المينائية، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف منها عدم وجود الكرينات والرافعات مما يضطر الشاحنون وشركات الشحن توفير سفن فيدر وهي تلك التي لديها روافع وونشات لتفريغ الحاويات وإنزالها على الأرصفة، وهذا يكلف مبلغا على كل حاوية ربما يصل لـ500 دولار.

جدول يوضح مقارنة بين أسعار الشحن البحري لميناء الحديدة وموانئ أخرى:

الميناء	سعر شحن حاوية سعة 40 قدماً من الصين
الحديدة	5250 دولاراً
جدة	1100 دولار
السخنة	1100 دولار
ميناء الملك عبدالله	1200 دولار
ميناء دبي	1300 دولار

من الجدير بالذكر أن هذه الأسعار قد تتغير حسب عوامل مختلفة، مثل حجم الحاوية ونوع البضائع ووقت الشحن.

أنشطة متعددة تنمي دور القطاع الخاص وتحدد مساره في التنمية والاستثمار

كتب / عبد الله العميثلي

شهدت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة على مدار الأشهر الأربعة الماضية تنفيذ وإقامة العديد من الأنشطة والبرامج والفعاليات المحفزة والداعمة لأنشطة القطاع الخاص من منتسبيها في التنمية الاقتصادية في بلادنا بفضل الرؤى والتوجهات التي وضعتها قيادة الغرفة ومجلس إدارتها برئاسة الأستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس الإدارة، فعلي مر عقود من الزمن، وتعاقب الكثير من رؤساء مجلس الإدارة لم يكن للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء الدور الفعال والمتفاعل على مستوى القطاع الخاص بمختلف أنشطته وقطاعاته سوا بشكل أحادي أو بشكل ثاني مع شريكه القطاع الحكومي. فاليوم تحولت الغرفة لخلية نحل تتشابك فيها الأنشطة وتتعزز معها علاقات الشراكة والتعاون بين القطاع الخاص والحكومة ضمن خطة استراتيجية بعيدة المدى ولأول مرة في تاريخ القطاع الخاص.

وتأتي تلك الأنشطة ضمن إطر السياسات التي يؤكد عليه الأستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الغرفة، والذي يمضي قدما بالتأكيد «إن الوقت قد حان لأن تكون الغرفة منطلقا لتعزيز أنشطة القطاع الخاص في الصناعة والتجارة والاستثمار وتعريف العالم بالقطاع الخاص اليمني وإمكانياته وفرص الاستثمار فيه وبناء شراكات تجارية والتشبيك مع الغرف العربية والعالمية لتعزيز الاقتصاد الوطني.

وفي هذا المضمار، شهدت الأشهر الأربعة الماضية

إقامة العديد من اللقاءات مع كافة الجهات الحكومية بهدف التوصل لحلول عاجلة لأي معوقات تواجه أنشطة القطاع الخاص وعقدت الكثير من الاجتماعات مع الجهات العليا في الدولة وساهمت في رعاية وتنظيم العديد من المؤتمرات العلمية والتجارية الاقتصادية والمعارض الهادفة والإستراتيجية، وأنشأت مؤخرا 9 قطاعات نوعية تجارية وخدمية وصناعية لتنظم إلى هيكل بناء الغرفة التجارية الصناعية مكللة نجاح قيادة الغرفة ومترجمة أهدافها وخططها في تبني قضايا مختلف القطاعات التجارية الصناعية، والنهوض بها لما فيه خدمة القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في بلادنا.

- الهادي «حان الوقت لأن تكون الغرفة منطلقا لتعزيز أنشطة القطاع الخاص في الصناعة والتجارة والاستثمار

- تعريف العالم بالقطاع الخاص اليمني وإمكانياته وفرص الاستثمار فيه

- بناء شراكات تجارية والتشبيك مع الغرف العربية والعالمية لتعزيز الاقتصاد الوطني"

وفي ظل التطورات الاقتصادية لأنشطة القطاع الخاص في بلادنا والانفتاح الحكومي لدعمها وتعزيزها في كافة المجالات وفتح الفرص الاستثمارية أمامه ومنحه الأولوية في المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية الكبيرة في الفترة القادمة، تحرص قيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، على تعزيز دورها وتواجدها القوي في هذا المجال، واضعة في مقدمة اهتماماتها خدمة الأعضاء من القطاعات التجارية والصناعية والخدمية، وتعزيز عمل الغرفة التجارية وفتح نوافذ لكافة المصالح الحكومية بالغرفة والتي سيتم تدشينها خلال الفترة القليلة القادمة.

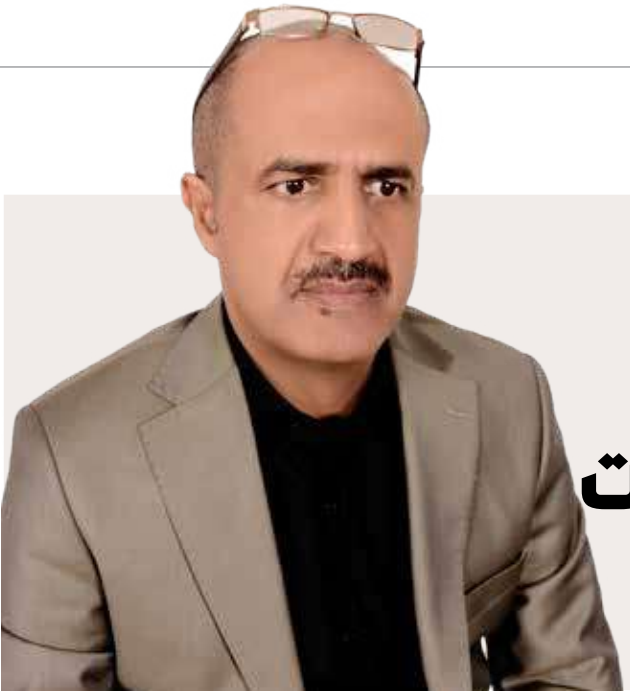

الأستاذ عبد الكريم المجهلي:

بلادنا تحتاج إجراءات حقيقية لحماية المنتجات والصناعات الوطنية

يعتقد الأستاذ عبد الكريم المجهلي نائب رئيس مجلس إدارة شركة المجهلي للاستثمارات أن المصنعين اليمنيين يتحملون أعباء تفوق طاقتهم نظرا لتحملهم مسؤوليات إقامة المصانع وتمويل خطوطها الإنتاجية وبناء مخزون لمدة سنة وهذا ما يجعل الاستثمار في اليمن مكلف للغاية، ومع ذلك يرى أن تكاتف القطاع الخاص والحكومة لوضع أسس البيئة الاستثمارية المثالية سيعود على اليمن بالخير ويمكن أن يصبح اليمن منافسا إقليما في مجال الصناعات الغذائية والتحويلية. الصعوبات والمعوقات والروى والمقترحات التي يراها الصناعيون كانت محور لقاء الأستاذ المجهلي، فمع التفاصيل:-

لقاء/ أحمد الطيار

■ ما هي ابرز المشاكل التي يواجهها الصناعيون والتجار حاليا؟

في اعتقادي أن أولى المشاكل تكمن في تأخر وصول الشحنات إلى ميناء الحديدة حيث تحتاج لفترة تزيد عن شهرين للوصول من بلد المنشأ لميناء الحديدة وهي فترة لا تجدها في أي دولة في العالم، فضلا عن ذلك تنتظر السفن في غاطس ميناء الحديدة أسبوعين بعد فترة الشهرين وبذلك تصل لـ75 يوما، طبعا التفتيش في ميناء جيبوتي من قبل مكتب الأمم المتحدة هذا لوحده كارثة لأنه معيق جدا، المهم أن الشحنة تتوقف عند إجراءات المواصفات والمقاييس لتحريز البضاعة وانتظار نتيجة الفحص لتصل بعد 15 يوما فيكون التاجر قد استغرق 120 يوما لكي تبدأ في الاستفادة من البضاعة وعموما تصل البضاعة في حوالي أربعة أشهر وهذا لا يوجد في أي دولة في العالم.

هذه الإجراءات التي يعاني منها التجار هي الظاهرة فيما هناك حوالي شهرين لكي ترسل الأموال للمصانع الخارجية لكي تشتري منها البضاعة لكل منتج حيث يستغرق التحويل شهرين لكي تصل للمصانع لكي تصنع لك منتج جديد فالتحويل يتم أحيانا في شهرين أو شهر قبل التصدير وبهذا يكون إجمالي الأيام التي تمر منذ فارق التحويل إلى أن تصل البضاعة تأكيدا حوالي 5-6 اشهر فهذه مشكلة يعاني منها القطاع الخاص.

تأخر نقل البضائع عبر ميناء الحديدة يرهق التجار والمصنعين

■ هل يؤدي هذا التأخير لإلحاق خسائر بالقطاع الخاص؟

طبعا، خاصة مستوردي المواد الغذائية فبضائعهم في موسم الصيف يمكن أن تتعرض للتلف نتيجة تغيرات الجو في الميناء هذه نقطة فيما النقطة الثانية نحن نتمنى من الجهات الحكومية العليا في الدولة أن تقوم بإصلاح الكرينات في ميناء الحديدة لكي تقوم بتفريغ البضائع من السفن في وقت سريع فالوضع الحالي غير مجد اقتصاديا.

بعض البضائع تشترط لها الشركات المنتجة أن لا تشحن لميناء الحديدة لأنه لا توجد سفن فيدر تقوم بالشحن عليها أي السفن التي لها كرينات للتفريغ الحاويات وهم يقولون أن

عندكم في الحديدة لا توجد كرينات أو وسائل تفريغ السفن مثل ميناء عدن أو ميناء الحديدة كما كان سابقا قبل القصف حيث كان التفريغ والوصول للبضائع سهل وبسرعة كبيرة.
الآن نريد الميناء أن يرجع لعادته كما كان، الآن الميناء وقد تم افتتاحه ولا يوجد اعتراض من التجار والكل يستورد عبره لكن المشكلة التي تواجهنا الآن هي التفتيش في ميناء جيبوتي وبقاء البواخر في الغاطس تنتظر لمدة طويلة هذه هي المشاكل التي نواجهها الآن.

■ حدثنا عن المعوقات والصعوبات التي يسببها التفتيش في ميناء جيبوتي؟

فعلا التفتيش في ميناء جيبوتي يمثل عائقا كبيرا جدا لكل المستوردين، حيث يتم شق البضائع بالكامل أو بعضها، كما يطالب التجار بتسليم رسوم تفتيش تصل أحيانا في الحاوية الواحدة لمبلغ 200 دولار وهذه رسوم إضافية تدفع لشركات الشحن ما لم فيتم رفض منح التاجر أمر التسليم.

السبب

هو التأخير في وصول البضاعة بسبب التفتيش في ميناء جيبوتي والانتظار في ميناء الحديدة وعدم وجود الكرينات المناسبة التي تفرغ السفن في وقت سريع لان المتسع في الميناء لا يتحمل سوى باخرة واحدة في اليوم.

■ ما هي المعوقات الداخلية التي تواجه المصنعين؟

التفتيش في ميناء جيبوتي يعيق الشحن لليمن ويضيف رسوم تفتيش جديدة

هناك الكثير من المعوقات المحلية أمام الصناعة الوطنية، منها أن توجهات الدولة لا تزال بعيدة عن حماية المنتج المحلي، فالمنتجات والصناعات المحلية الوطنية تتعرض لمعوقات كبيرة وتحديات من قبل المستورد والمنافسة شديدة للمنتج الوطني من المستورد.
نحن كمستثمرين في الصناعة أنفقنا مبالغ طائلة في شراء الأرض وشراء خطوط الإنتاج، وإقامة المصنع، نساهم في توفير فرص العمل والحد من البطالة ودعم الاقتصاد الوطني والإنتاج المحلي والأمن الغذائي وقمنا بكل الإجراءات ونفذنا كل الاشتراطات في مقابل الدولة تقوم بواجبها في منح المصنع التسهيلات ومنحه المزايا الاستثمارية والإعفاءات في الرسوم الجمركية والضريبية للمواد الخام لكن في الحقيقة وجدنا أننا أمام دولة متعاطفة معنا فقط فيما الواقع لم نلمس شيئا من الدعم والتحفيز وهو ما يجعل المصانع الوطنية تعاني.

طرحنا على الدولة أن تعمل إجراءات لحماية المنتجات الوطنية وهذا يكون في أعلى سلم الاهتمامات الوطنية مثل ما تفعل البلدان المجاورة كعمان ومصر والعراق حيث أنهم لا يسمحون بدخول المستورد الذي ينافس المنتج الوطني طالما والمنتج الوطني يستطع تزويد السوق بالمنتجات ويغطي الطلب والاحتياجات، لكن هنا نجد طلبات كثيرة على المنتج الوطني من قبل الحكومة، فيما بفترض النظر لمجموع الصناعة المحلية وقدرتها وطاقتها لتغطية السوق والتي دون شك نستطيع تغطيتها وعلى الحكومة توفير المساندة لها وحمايتها من المنافس الأجنبي الذي يبيع بأقل من التكلفة للمنتج الوطني.
ومن المعروف أن الصناعة الوطنية تستخدم في الغالب كما نحن في مصنعنا منتجات طبيعية وجودة أفضل من المستورد نجد المستورد الذي ينافسنا في سوقنا يستخدم مواد غير طبيعية وبتكلفة أقل وبالتالي يقوم بمنافسة المنتج الوطني.

■ حدثنا عن نشاطكم الصناعي والاستثماري؟

مصنعنا هو مصنع رواب للألبان وننتج عصائر رواب تحت عدة علامات متنوعة، صناعتنا دخلت السوق مع نهاية العام 2020م
نأمل أن تقوم الدولة بمساندة المنتج المحلي ومنحه ميزات تنافسية بحيث يتمكن من منافسة المستورد، وندعو لوضع استراتيجية دعم المنتج الوطني وحماية المنتجات الصناعية اليمنية وعمل معالجات للمنافسة الأجنبية للمنتجات المحلية كما عملت مع البن اليمني والدواجن المستوردة وغيرها لصالح المنتج اليمني.

الأستاذ أنور محمد الحسيني عضو مجلس إدارة الغرفة:

الكساد يهيمن على أنشطة السوق اليمنية

قال الأستاذ أنور محمد الحسيني عضو مجلس إدارة الغرفة أن الوضع الراهن للسوق اليمنية من حيث النشاط يدعو للقلق فالكساد يهيمن على جميع الأنشطة ويحتاج السوق لضخ سيولة نقدية للانتعاش من براثن الركود ما لم فإن أي آمال بتحسنه ستبوء بالفشل.

وعزا الأستاذ الحسيني الركود للوضع غير المستقر في اليمن حيث ألقى باللائمة على الهدنة والتي لم تحقق سلاما ولم تؤدِ لصرف رواتب الموظفين والسلام الدائم.

وقال الحسيني في مقابلة مع مجلة «تجارة وصناعة ^اصنعاء» إن قيادة الغرفة تعمل ليل نهار على حل الإشكاليات والصعوبات التي تواجه أنشطة القطاع الخاص، مؤكدا تجاوب القيادة السياسية في البلد مع رؤية ومطالب الغرفة الأمر الذي ستكون له نتائج اقتصادية مثمرة على أنشطة القطاع الخاص وقطاعاته المختلفة.

داعيا كافة القطاعات للتجاوب مع الغرفة في الانضمام إليها وتشكيل الشعب والقطاعات النوعية لتتمكن الغرفة من الرفع بكافة الإشكاليات التي تواجههم وحلها بكل جد.

■ حدثنا واقع السوق بالنسبة للتجار ورؤية الغرفة لتعزيز هذا السوق والآفاق المستقبلية؟

بالنسبة للسوق وحركة السوق في هذه الأيام وخصوصا الثلاثة الأشهر الأخيرة فالسوق يعاني ركودا شديدا وذلك لأسباب عالمية لها ارتباط بالسوق الدولية ولعوامل محلية، فالركود العالمي الذي يضرب الاقتصاد الدولي والأسواق الدولية بسبب الاختلالات الأمنية في كبرى الدول والحرب بين روسيا وأوكرانيا، فيما التأثيرات المحلية نلمس ويلمس التجار والمواطنون أن الوضع في اليمن لا يزال غير مستقرا ولم تصل الحالة لهدنة دائمة ينجم عنها صرف المرتبات، كما أن هناك حاليا اختفاء للعملة من الأسواق وهذه تلقي بظلالها على السوق وحركة البيع والشراء، نقول ان شحة العملة يعتبر عاملا أسهم في الركود ومن ناحية ثانية مستوى معيشة الناس صعب حيث أن الناس الآن لم يعد في أولوياتهم سوى شراء السلع الأساسية فقط ولا يوجد مكانة للسلع الكمالية للإنفاق عليها يسبب الوضع المالي في الجمهورية اليمنية عموما بسبب الحرب.

■ كيف تقيمون مستوى السيولة لدى الناس وهل تعد مقلقة للتجار؟

طبعا، فإذا لم يتوفر الزبون أو المستهلك الذي يشتري السلعة فإن السلعة سيكون مصيرها البوار وتنتهي صلاحيتها وهذا يسبب خسارة للتجار حتى ولو كانت عنده مليارات الدولارات لا تساوي شيئا لأن رأسمال التاجر هو المستهلك وحيث لا يوجد استهلاك فإن العملية برمتها والسوق لا يعد سوقا.

■ القطاع الخاص يطالب بضخ تمويلات لإنعاش الاقتصاد

■ الغرفة تحظى بدعم القيادة السياسية وتجاوبها كبير مع رؤيتها وطموحها لحل كافة الإشكاليات المعيقة لأنشطة القطاع الخاص

■ هل تؤثر فئة العملة المتدهورة على حركة التجارة؟

قلنا أن اختفاء العملة هو الذي يؤثر على التجار، أما بالنسبة للعملة المتدهورة فإنها مقبولة في البنوك وفي كل مكان.

هل سجلتم أي شكوى من التجار من اختفاء العملة أو العملة المتدهورة؟

نعم، وهناك خطوة أن العملة تحولت لعملة اليكترونية عبر الصرافين.

■ هل التجار يفضلون التعامل الالكتروني وهل له مستقبل؟

بالتأكيد لديهم قبول للعملة الالكترونية، وأصبحوا يفضلونها.

■ ما رؤية الغرفة لتحسين النشاط في السوق؟

رؤيتنا في قيادة الغرفة العمل على حل ومعالجة الإشكاليات التي تواجه أنشطة القطاع الخاص وأيضا الإشكاليات التي يمكن أن تقف حجر عثرة في سبيل استقطاب الاستثمارات الخارجية وخصوصا اليمنيين المغتربين في الخارج، في هذا الاتجاه وأيضا نشاطنا عموما ولله الحمد لمسنا دعما من القيادة السياسية ويحدث تجاوب كبير جدا مع مطالبنا وأطروحاتنا الاقتصادية في مجال المطالبة بالإعفاءات والحوافز الاستثمارية وقد تم إعفاء المطورين العقارين من عدة العديد من الضرائب والرسوم، وهناك قطاعات أخرى فيها تقدم كبير لحلحلة إشكالياتها والنهوض بها، ونحن في قيادة الغرفة ندعو كل القطاعات الاقتصادية والنشاطات للالتحاق بالغرفة في توجهها لإنشاء قطاعات وشعب نوعية تنظم أنشطتهم لكي يتسنى للغرفة تنظيمهم والرفع بالإشكاليات والمعوقات التي يواجهونها للقيادة السياسية لكي تحل كل تلك الإشكاليات ويحصلون على الإعفاءات والمزايا اللازمة لتطوير أنشطتهم وإزالة كافة العوائق التي تعيق استثماراتهم.

RAWAB روّاب

لختيار للجودة والمذاق

عيش الأنتعاش

01 504414 - 770554455
info@europstarfood.com

RAWAB روّاب

01 504414 - 770554455
info@europstarfood.com

لختيار للجودة والمذاق

حريق يلتهم ومياه تبتلع..
كارثة غرق 1853 حاوية للتجار اليمنيين في البحر الأحمر

احمد حسن الطيار

مع حلول منتصف شهر اكتوبر 2023م تكون كارثة هلاك بضائع التجار اليمنيين بسبب غرق السفينة TSS-pearl بالبحر الأحمر في رحلتها " 2221 قد وصلت لعام كامل دون تعويض التجار المتضررين، لكن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء لم تسكت وهاهي تتحرك في مسار قانوني مصممة على ضرورة أن ينال المتضررون كامل حقوقهم من الشركات الشاحنة وملاك السفينة وأصحاب الخط الملاحي.

قصة

مع حلول صباح يوم الأربعاء الـ 6من أكتوبر كانت السفينة -TSS pearl المسجلة في بنما والمملوكة لشركة (تهامة للملاحة وعنوانها 3 شارع الخزف أبو ظبي) تبحث ببرقيات الاستغاثة على طول البحر الأحمر من حريق في قمرة قيادتها، ومع أن طاقم السفينة تمكن من النجاة على يد فرق الإنقاذ السعودية إلا أن السفينة بما على متنها من حاويات انتهى بها المطاف بغرق كامل عقب 10 أيام من صراع مرير لالاهوادة فيه مع حريق ضخم التهمها بمن فيها دون هوادة، الأمر الذي تركها جثة هامدة تتلاقفها الأمواج ولتكن

فريسة الغرق صباح الأربعاء 12 أكتوبر 2022م .

سبب الكارثة:

حسب بيانات من شركة مايرسك للشحن البحري اشتعلت النيران في السفينة يوم الأربعاء 5 أكتوبر أثناء الإبحار في البحر الأحمر من ميناء جدة إثر تعرضها لحريق كبير على أثناء الإبحار في البحر الأحمر، في موقع شمال غرب جزر فرسان، المملكة العربية السعودية في 5 أكتوبر 2022

قامت البحرية السعودية بإنقاذ جميع أفراد الطاقم لسفينة الحاوية.

وأشارت التقارير إلى أن الحريق اشتعل في أكوام الحاويات في مؤخرة السفينة مباشرة أمام مجمع الإقامة.

وحسب الإحصائية الجغرافية فقد كانت في موقع يبعد 300 كيلو متر جنوب شرق بورتسودان السودانية.

عدد الحاويات التي عليها: 1853 حاوية، وتم الإبلاغ يوم 12 أكتوبر عن غرق السفينة بالكامل وقيل أنها غرقت في منطقة عمقها 300 متر، وبث ناشطون وتجار فيديوهات تظهر بعض الحاويات وهي تسبح في مياه البحر الأحمر .

الغرفة التجارية موقف مشرف

سجلت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء موقفا مشرفا تجاه معاناة التجار الذين يملكون الحاويات الغارقة في إطار مسؤوليتها وأنشطتها للدفاع عن القطاع الخاص ورعاية مصالحه، فيوم 17 أكتوبر2022 أعلنت للتجار المتضررين أن عليهم موافاة الغرفة ببياناتهم وبيانات البضائع المحملة بالسفينة لتقوم الغرفة بالمطالبة بالتعويض لكل المتضررين وفقا للقوانين المحلية والدولية.

وصباح يوم 23 أكتوبر عقد بالغرفة لقاء تشاوري مع التجار والشركات المستوردة والذين تضرروا من حادثة غرق سفينة الحاويات وتم استعراض مقتطفات من تقارير شركات التأمين والملاحة والتي بينت أن هذه الحادثة تسببت في فقدان 1853 حاوية محملة بالبضائع الغذائية والاستهلاكية اللازمة لحياة الناس وهي مملوكة لتجار وشركات القطاع الخاص اليمني وقيمتها بملايين الدولارات حيث لم يتدخل أحد لإنقاذها طيلة فترة احتراقها البالغة عشرة أيام.

وعقب مناقشات مستفيضة من قبل التجار المتضررين ووكلاء شركات الملاحة وشركات التأمين تم تشكيل فريق متابعة لحقوق المتضررين يتكون من خبراء قانونيين وتأمين وتجار لمتابعة الموضوع والتواصل بشأنه مع كافة الجهات المختصة محليا ودوليا.

وأكدت الغرفة أنها ستستمر في التواصل مع كافة الجهات حتى ينال المتضررون كامل حقوقهم، مذكرة كافة الجهات المحلية والدولية والأمم المتحدة بالصعوبات والمعوقات التي يتعرض لها التجار اليمنيون في سبيل توفير السلع الغذائية والدوائية والاستهلاكية.

تفاعلات القضية

يوم 1 نوفمبر2022م كانت القضية قد أخذت منحى جديدا تمثل في تدخل الحكومة ممثلة بوزارة النقل مع القطاع الخاص حيث عقدت الوزارة والغرفة مؤتمرا صحفيا كبيرا بوزارة النقل حول حادثة غرق السفينة TSS-pearl وتطالب بتعويض التجار المتضررين.

وزارة النقل

قادت وزارة النقل تحركات مشرفة ومن أول يوم طالبت بتعويض التجار المتضررين وشكلت لجنة من الوزارة والقطاع الخاص والغرفة التجارية والغرفة الملاحية لمتابعة شركات الشحن والمطالبة بالتعويضات للمتضررين.

موقف غير قانوني

على مدار العام 2023م تم عقد لقاءات عدة بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء حيث قام التجار المتضررون بتوفير كافة المعلومات عن حاوياتهم التي غرقت حسب طلب الشركات الملاحية، وقامت بعض الشركات بالتفاوض مع التجار ومنحهم تعويضا بنسب متفاوتة بعضها وصل لـ80% فيما امتنعت شركات أخرى ومماطلت بعض الشركات.

TSS-pearl سفينة تفقد التجار اليمنيين ملايين الدولارات بلا مبالاة

قضايا دولية

قام محامون قانونيون برفع قضية على ملاك السفينة لدى محكمة تأمين بحري في بنما مسجلة فيها تلك السفينة الغارقة لكن اتضح فيما بعد أن تلك الشركة لديها تأمين بما يصل لـ7 ملايين دولار فقط وهو ما يعني تعويض غير مجد أبدا.

الخسائر

قدر التجار حجم خسارتهم جرى غرق الحاويات بحوالي 2 مليار دولار على الأقل فالحاويات التي غرقت بلغت 1853 حاوية تصل قيمة كل حاوية لـ100 ألف دولار على الأقل وتعد أكبر كارثة تلحق بالتجار اليمنيين على الإطلاق في القرن العشرين.

اللجوء للطرق القانونية

بعد أن تبين للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء تلاعب بعض الشركات الملاحية والمماطلة في تعويض التجار المتضررين قامت يوم الاثنين 2023/9/25م بعقد اجتماع للتجار والشركات المتضررة من هلاك بضائعهم بسبب غرق السفينة TSS-pearl بالبحر الأحمر في شهر أكتوبر 2022م رأسه الأستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الغرفة.

وخلال الاجتماع تم تدارس الخيارات المتاحة قانونيا، وناقش التجار ما تم عمله خلال الفترة الماضية من خطوات وردود الشركات والخطوط الملاحية والناقلة.

وقد حثت قيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء الشركات البحرية الناقلة للبضائع التي غرقت في السفينة على التفاعل الإيجابي مع مطالب التجار المتضررين وتعويضهم التعويض العادل، وأقر الاجتماع اللجوء للطرق القانونية والبدء بالإجراءات والتي تحفظ للتجار حقوقهم في كل زمان ومكان.

ويوم السبت الموافق 2023/9/30م قامت الغرفة برفع دعوى جنائية لدى المحكمة التجارية بالعاصمة صنعاء ضد شركة الملاحة المالكة للسفينة المنكوبة.

الغرفة تشيد بإصدار القرار الجمهوري رقم (8) لسنة 1445هـ بشأن الحوافز والامتيازات للمشاريع الاستثمارية في المنطقة الصناعية بمحافظة الحديدة.

أشادت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء بالخطوات الرئاسية التي تمثلت في اصدار القرار الجمهوري رقم (8) لسنة 1445ه بشأن الحوافز والامتيازات للمشاريع الاستثمارية في المنطقة الصناعية بمحافظة الحديدة.

يحدد القرار أهدافًا لتنظيم وتشجيع الاستثمارات الوطنية وتعزيز معدلات الانتاج المحلي وتوسيع نطاق مساهمة القطاع العام والخاص والأفراد في توطين الصناعات وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي بغية الوصول إلى معدلات عالية من الاكتفاء الذاتي.

وحدد القرار جملة من الحوافز والامتيازات منها إعفاء من ضريبة المبيعات لمدة سنتين ابتداءً من تاريخ إصدار شهادة بدء الإنتاج، وإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الإنتاج، وإعفاء مدخلات الانتاج من الرسوم الجمركية بنسبة 90% للسنتين الأولى من تاريخ الإنتاج وبقية السنوات التالية بنسبة 96%، إضافة لإعفاء الموجودات الثابتة (الآلات والمعدات) بالكامل.

ويعد قرار منح الحوافز والامتيازات للمشاريع الخدمية الاستثمارية في المنطقة الصناعية بمحافظة الحديدة أول قرار يتعلق بسلسة الحوافز التي تزمع الحكومة إصدارها في مجال تطوير الخدمات الاستثمارية في بلادنا حيث يسري العمل بهذا القرار حتى صدور قانون خاص ينظم الحوافز والامتيازات للمشاريع التي تقام في المناطق الصناعية أو الاقتصادية أو الحرة.

حيث يتضمن القرار مادتين رئيسيتين وهما المادة (8) والمادة (15)، بالإضافة إلى بعض الأحكام العامة. فيما تتعلق المادة (8) بإنشاء مركز النافذة الواحدة في المنطقة الصناعية لتسهيل الإجراءات وتحقيق الحوافز. أما المادة (15) فتتعلق بمنح الامتيازات للمشاريع التي تعرضت للقصف وتلك التي توسعت أو أنشأت مشروعًا جديدًا. يتم تنظيم الإجراءات والشروط المرجعية لتطبيق هذا القرار بقرار من وزير المالية، وتصدر الحوافز المحددة بقرار من رئيس الهيئة العامة للاستثمار.

وفيما يخص الاحكام المتعلقة بالقرار فإنها تشمل عدم بدء احتساب أو منح الحوافز للمشروع السابق إلا بعد سنة من بدء انتاج المشروع الجديد. ويجوز لوزير المالية وبعد العرض والموافقة من رئيس المجلس السياسي الأعلى منح بعض الصناعات ذات الخصوصية امتيازات إضافية.

وفي حالة ما إذا حققت المشاريع الوطنية إنتاج الكميات المطلوبة للاستهلاك وبأسعار تنافسية، يمكن لوزير الصناعة والتجارة التشاور مع وزير المالية لإعداد مشروع قرار يمنع استيراد السلع المنافسة أو رفع التعرفة الجمركية عليها.

وقد حدد القرار أن يُنشأ في المنطقة الصناعية مركز النافذة الواحدة تمثل فيها كل الجهات المعنية وتستكمل به كل الإجراءات والمستندات المطلوبة لتنفيذ هذا القرار.

الشركات تشكر الغرفة وتشيد بإنجازاتها في خدمة القطاع الخاص

عبرت الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية عن شكرها وتقديرها للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء ممثلة بالأستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس الإدارة ونائبيه وأعضاء مجلس الإدارة للجهود الكبيرة التي قاموا بها لإلغاء القرار الخاص بتحصيل الضريبة 100% للسلع الواردة عبر المنافذ البرية وكذا متابعة قضايا القطاع الخاص وإيجاد الحلول الناجحة أولا بأول بما يخدم الوطن والمواطن، وتمنوا في ختام الشكر والتقدير دوام التوفيق والسداد لقيادة الغرفة.

رئيس قطاع النقل واللوجستيات الأستاذ عبدالوهاب عبدالله الخولاني:

هدفنا تطوير العمل لتحقيق الجودة وتقليل التكاليف وتحسين النقل في الجمهورية

أكد الأستاذ عبدالوهاب عبدالله الخولاني رئيس قطاع النقل والخدمات اللوجستية بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء أن الغرفة تعمل ومن خلال قطاع النقل والخدمات اللوجستية على تطوير العمل لتحقيق الجودة وتقليل التكاليف وتحسين النقل في الجمهورية بتعاون مشترك مع وزارة النقل ممثلة بالهيئات الجوية والبرية والبحرية.

وأشار -في حوار مع (مجلة تجارة وصناعة ^اصنعاء)- إلى أن القطاع يعد من أهم القطاعات في أي بلد حيث وكل قطاعات التجارة والصناعة والمنظمات والحكومة وغيرها لا يمكن أن تستغني عن خدمات النقل

لقاء / احمد حسن

حدثنا عن قطاع النقل واللوجستيات بالغرفة وأنشطته وما حققه من إنجازات؟

قطاع النقل والخدمات اللوجستية في الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء يضم شركات متخصصة في خدمات النقل البري وكذلك الأفراد ومكاتب خدمات التخليص الجمركي والخدمات اللوجستية، وطبعا هذا القطاع يعد من أهم القطاعات في أي بلد حيث وكل قطاعات التجارة والصناعة والمنظمات والحكومة وغيرها لا يمكن أن تستغني عن خدمات النقل واللوجسيتك.

لدينا في اليمن لا يزال هناك قصور في فهم الخدمات اللوجستية التي تقدم الخدمة من المصدر إلى مخازن المستفيد بكامل منافعها والمفهوم العام لمصطلح اللوجستيات أنه اختصار لعدة خدمات.

هدف

هدفنافي القطاع تطوير العمل لتحقيق الجودة وتقليل التكاليف وتحسين النقل

في الجمهورية بتعاون مشترك مع وزارة النقل ممثلة بالهيئات الجوية والبرية والبحرية وهناك عدة لقاءات واجتماعات تمت في هذا الاتجاه كان آخرها الاجتماع مع رئيس الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري الدكتور ابراهيم المؤيد وتم طرح رؤية الغرفة لتحسين الخدمات في الطرق الرئيسية بين المحافظات والموانئ ويتمثل في خدمات الأمن والسلامة (سيارات الإسعاف) وسيارات الشرطة وكذلك توسيع المنعطفات الضيقة في طريق الحديدة وتجديد الخطوط الصفراء وعمل مسامير مضيئة وكذلك لوحات إرشادية والحد من المتطلبات غير الضرورية وتحسين وصيانة الطرق وكذلك تحديد مواقف الشاحنات وتجهيزها بالخدمات اللازمة لها كذلك عمل مسارب الأمان في المنحدرات الخطيرة.

إلزام الشاحنات بتنظيم الصيانة الدورية وتوقيف الشاحنات غير المؤهلة لنقل البضائع والاهتمام بتفعيل قانون النقل البري الذي يكون عبر شركات ومكاتب خاصة بهذا المجال والذي بدوره يهتم بتطوير السائقين والشاحنات لتحسين خدمات النقل وجودة الخدمة والمنافسة لخدمة العميل لتتمكن من المنافسة

اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى تدعو قيادة الدولة إلى تشجيع حقيقي للاستثمارات المحلية

كتب /أحمد الطيار

دعت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى قيادة الدولة إلى تشجيع حقيقي للاستثمارات المحلية والاستثمارات المهاجرة في البلد وإلى إقامة شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص.

وأشار الأستاذ أحمد شماخ نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى إلى أن اللجنة الاقتصادية بالمجلس ومن خلال دراسة قامت بها دعت أيضا رواد الصناعات اليمنية والمستوردين للاتجاه نحو إقامة المزيد من الاستثمارات المحلية في القطاع الصناعي والزراعي والسمكي والصناعات الاستخراجية والمنجمية حيث يصبح فيها اهتمام الدولة بهذه القطاعات ضرورة وهدفاً وطنياً.

وبين في حديث لـ «النشرة الاقتصادية» أن مجلس الشورى يأمل أن تنطلق الصناعات الوطنية نحو آفاق جديدة تساهم في حل مشاكل اليمن الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً وأن هناك حراكاً جديداً يستدعي معه إعادة خطوط الإنتاج المدمرة نتيجة الحرب والمواجهات والى زيادة حركة الإنتاج الصناعي والزراعي وهو المشاركة والاستفادة في ظل العولمة الاقتصادية واقتصاد السوق المفتوح والذي نأمل أن تكون فيه الصناعات الوطنية تسير نحو آفاق جديدة وفي عالم متغير تكون فيه صناعاتنا الوطنية هي أساس التقدم والرخاء لليمن السعيد تحت شعار صنع وزرع في اليمن.

وفي ما يخص القطاعات الإنتاجية قال الأستاذ شماخ «إن أمام القطاع الخاص اليمني وخصوصاً منه القطاع الصناعي فرصة اللحاق بركب التقدم الصناعي والتقني والتكنولوجي في المستقبل المنظور إذا ما قامت الدولة بالاهتمام بهذا القطاع الهام وفي نفس الوقت اهتمام المصنعين أنفسهم بالارتقاء بمنتجاتهم في السوق».

شماخ : مجلس الشورى يدعو رواد الصناعات اليمنية والمستوردين الاتجاه للاستثمار في القطاع الصناعي

منوها بأنه إذا كان هدف قيادات الدولة هو دفع وتطوير القطاعين الصناعي والزراعي وتكاملهما قد أصبح اليوم موضع إجماع وتسليم كل المسؤولين والمنتجين الصناعيين والزراعيين ورجال المال الأعمال وكل الفعاليات الاقتصادية والسياسية.

وأضاف «التحولات الاقتصادية العالمية تفرض على اليمن إعادة النظر في سياساته الحالية بحيث يتيح الفرص لتوسيع رقعته الصناعية والزراعية كي يتسنى له الإنتاج وتأمين الغذاء وتكوين مخزون غذائي آمن في ظروف مواتية» مبينا أن مستقبل عملية التصنيع في بلادنا يتوقف بدرجة رئيسية على مقدرة السياسات الاقتصادية المحلية المتبعة على توفير الشروط المواتية لتحفيز دور الصناعات اليمنية في عملية الإنتاج الصناعي في إطار اقتصاد السوق والتوجه نحو الخارج.

مؤكدا أنه ومن خلال قراءة سريعة للمشهد الصناعي اليمني ودوره في عملية التنمية فقد تأكد لنا تحليل مشكلات وتحديات الصناعات المحلية وهو ما يقودنا إلى أن نحذر وننبه إليه في أن يصبح وطننا اليمني بلداً للوكالات والماركات الأجنبية تعيش فيه البلد فقط على الواردات الصناعية والزراعية القادمة من الخارج.

صافر أُنقذت بجهود القطاع الخاص

واشنطن بوست: مجموعة تجارية يمنية لعبت دوراً محورياً في حل أزمة خزان صافر

كتب أحمد الطيار

الساعة السادسة مساء يوم 11 أغسطس 2023م توقيت لا ينسى في تاريخ اليمن، ففيه أعلنت الأمم المتحدة اكتمال نجاح نقل النفط من خزان صافر إلى الخزان الجديد المسمى اليمن بعد عملية وجهد منع حدوث تسرب نفطي هائل كان على شفى الوقوع في البحر الأحمر، والمعروفة عالمياً «بمنع كارثة صافر».

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء كانت حاضرة في ملف الخزان صافر من خلال نائب رئيس مجلس إدارتها لقطاع الصناعة حسن غالب السياني، حيث لعب هذا الشاب العصامي -كرجل أعمال- دورا بارزا خلف الكواليس لإنجاح العملية وعلى مدى شهور، كان القلب النابض مع رجل الأعمال الأستاذ فتحي فاهم لتحويل الحلم بإنقاذ مخزون النفط في خزان صافر إلى حقيقة وحماية البيئة البحرية لليمن في البحر الأحمر من الدمار.

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء أصدرت بيانا عبرت عن ارتياحها الكبير لاستكمال عملية التفريغ لحمولة خزان صافر من النفط الخام إلى الناقلة البديلة بنجاح كبير، وقالت إن استكمال هذه العملية أنقذ اليمن والمنطقة وممر الملاحة الدولية من كارثة بيئية وسيناريوهات مرعبة وستكون لها تداعيات إنسانية واقتصادية على اليمن والمنطقة والعالم.

وثمنت الغرفة التجارية الصناعية جهود الأمم المتحدة في استكمال عملية إنقاذ خزان صافر المتهالك، معبرة عن امتنانها وفخرها الكبير بدور القطاع الخاص اليمني وفي مقدمتها مجموعة فاهم التجارية في هذه العملية بدءا من تيسير المفاوضات والاتفاق على الخطوات وصولا إلى إتمام هذه العملة بنجاح كبير.

في عملية الإنقاذ يشهد العالم بالدور البارز للقطاع الخاص اليمني في إنقاذ صافر، ويجسد بوضوح الدور الوطني للقطاع الخاص في هذه المرحلة ومختلف المراحل ويؤكد قدرة القطاع الخاص اليمني على قيادة التحولات الاقتصادية للبلد حسب ما جاء في بيان الغرفة.

ومن مسافة بعيدة جاءت صحيفة الواشنطن بوست بتقرير مفصل تحدثت

أرقام

التكلفة:
120 مليون دولار

الوقت:
بدأت عملية الإنقاذ في **19** يوليو 2023،

وصلت الناقلة البديلة **نوتيكا** إلى موقع الخزان.

بدأت عملية **ضخ النفط** في **20** يوليو 2023، حتى **11** أغسطس 2023.

الكمية:
حوالي **1.14** مليون برميل من النفط الخام.

عن دور رجل الأعمال اليمني فتحي فاهم ومجموعته الشهيرة والذي لعب مع رفيق دربه الأستاذ حسن السياني دوراً محورياً، حيث ساعدا في التوسط بين الأمم المتحدة وحكومة صنعاء، وقال فاهم في مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست «لا أعرف ما حدث بينهما لكن الثقة كانت صفرا».

يقول التقرير انخرطت مجموعة فاهم في جهود إنقاذ الناقلة في العام 2020، ويرجع ذلك بصورة جزئيه بسبب الإحباط من أن المبادرات السابقة لم تؤتِ ثمارها، ويقول فاهم:«كانت لدينا مصلحة في حماية استثماراتنا المستقبلية، إن الحل الوحيد هو استبدال الناقلة القديمة بناقلة جديدة».

تم تحديد شركة إنقاذ هولندية "سميت سالفج – SMIT Salvage" لنقل النفط من الناقلة صافر، «لقد استغرق الأمر بعض الوقت لإقناعهم بالمجيء إلى اليمن، لم يكن الأمر سهلا».

كان فاهم أحد الموقعين على مذكرة تفاهم في مارس 2022 ألزمت الأمم المتحدة بتأمين ناقلة بديلة.

يقول فاهم «لقد وضعت في المنتصف من البداية إلى النهاية، كانت العملية برمتها صعبة حقاً».

ومن جانبه، قال فاهم إن مسألة ملكية الناقلة تركت جانبا عن قصد وقال: ركزنا جُل اهتمامنا على نقل النفط في أسرع وقت ممكن إلى الناقلة البديلة وبعد ذلك لدينا كل الوقت للنظر إلى من تعود ملكية النفط الذي من المفترض أن ينتمي إلى اليمن».

ومن جانبه، قال جريسلي، منسق الأمم المتحدة، إن بعض الخلافات لن يتم حلها إلا باتفاق سلام، لكن هذه كانت مشكلة ليوم آخر «النفط لن ينسكب في المحيط في غضون ستة أشهر، دعونا نتمسك بذلك».

منى الديلمي .. مشروع شنطتي جديد اليمن في عالم الحقائب

تدرك اليمنيات أهمية أن يكن فاعلات في المجتمع لهذا عزمن على تطوير مواهبهن واستغلالها لعمل مشاريعهن الخاصة من هؤلاء الشابات منى حسين الديلمي صاحبة مشروع (شنطتي) لصناعة الحقائب، والتي أصبحت منتجة لأنواع عديدة من الحقائب المدرسية والحقائب النسائية وأيضا الحقائب الخاصة باللابتوبات والحقائب الرجالية ومستلزمات الأطفال من مهد وفرش وغيرها.

حاورتها \ منيرة أحمد الطيار

■ **النشرة الاقتصادية التقت بالأستاذة منى وسألتها في البدء أن تعرف القراء بنفسها ومشروعها؟**

تقول منى حسين الديلمي صاحبة مشروع (شنطتي) أنها بدأت مشروعها في 2017م كمنتج محلي بشكل بسيط إذ لم تكن لديها كل أدوات الخياطة والإكسسوارات ولم تكن تعرف كيف تخيط الشنط إلا عند فكها وإعادة خياطتها أكثر من مرة حتى فهمت وتعلمت عند ذلك بدأت بخياطة الشنط لبناتها وصديقاتها وجارتها، بإصرارها ومثابرتها تمكنت من تلقي عروض لعدة طلبات بصنع المزيد من الحقائب نظرا لدقة العمل وتميز المنتجات بالجودة.

وتضيف «ذلك ليس كلامي بل وصف زبائني من كل الأعمار سواء فتيات صغيرات للمدرسة أو الجانب النسائي والرجالي حتى للمواليد حيث تم إنتاج شنط خاصة بالملابس والمستلزمات في معمل شنطتي, كذلك حزت على جائزة مؤسسة كساء كأجود منتج محلي في اليمن».

وتضيف منى «لدي معمل صغير طورته حتى أصبح يدرب ويشغل أكثر من عشرين عاملة في مجال الخياطة بعد ذلك اتجهت لتدريب طالبات

على خياطة وتزيين الحقائب أونلاين بمجموعات واتس تحتوي حوالي 400 فتاة» وتخرجت على يدها مخيطات سواء أونلاين أو في المعمل وتتابع أشغالهن وتطرح لهن النصح والمشورة بشكل مستمر حتى التخرج .

تقول منى «ساعدني التطور التكنولوجي الحاصل، فمن خلال منصات التواصل الاجتماعي استطعت التسويق لمنتجاتي وأنا في المنزل عبر قروبات في الواتس والفيس كذلك صفحتي الشخصية والتي تعرض منتجاتي».

■ **ما هي المشكلة التي واجهتك في البدء؟**

واجهتني مشكلة عدم توفر المواد الخام بسهولة وارتفاع أسعارها وهذه تعد عائقا أمام المبتدئات كذلك عدم تجاوب تجار المحلات لشراء المنتج المحلي لأن لديه فكر مغلوط عن المنتج المحلي ضعيف ولا يحظى بالقبول فكان يتقبل شراء منتجاتنا بصعوبة وأحيانا كثيرة يرفضها.

■ **ما هي مشاريعك المستقبلية؟**

أطمح لتوسعة مشروعي وتكبيره وجعله مشروعا كبيرا حتى يصل لمصنع متخصص بالحقائب ينافس المنتج الخارجي ويسهم في تحقق الاكتفاء الذاتي لبلادنا من الحقائب والشنط.

■ **نصيحة وكلمة للمرأة اليمنية التي تسعى لريادة الأعمال؟**

أقول لها لا تيأس إطلاقا ولا تستسلم للخوف وأن تنطلق في أي مشروع تشعر أنها موهوبة فيه لتستطيع تقديم منتج وطني ذات جودة تنافس الخارجي, وأن تتحلى بالعزيمة حتى وإن واجهتها مشكلات .

ROYAN
TRADE & INVESTMENT CO.
شركة رويان للتجارة والاستثمار

1 أول مصنع مياه في اليمن

يحصل على شهادة الجودة العالمية ISO لنظام إدارة سلامة الغذاء
ISO 22000 : 2018

الغرفة تكرم الفائزين في المسابقة السنوية لرواد المشاريع الإبداعية للموسم الخامس

كرمت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة بالتنسيق مع الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار الفائزين في المسابقة السنوية لرواد المشاريع الإبداعية والابتكارية للموسم الخامس 1444هـ.

وفي التكريم أكد رئيس الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، الدكتور منير القاضي، ضرورة الاهتمام بشريحة المبدعين والمبتكرين والمخترعين في مختلف المجالات خاصة الذين حققوا المراتب الأولى في المسابقة السنوية لرواد المشاريع.

وأشار إلى أن الهيئة حريصة على التشبيك بين الفائزين في المسابقة والقطاع الخاص بهدف الاستفادة من تلك العقول التي أثبتت قدرتها على الإبداع والابتكار في تنمية القطاع الخاص ومساعدته على تجاوز بعض مشاكلها الفنية التي تكبدها خسائر فادحة.

وأكد أن هذا التكريم سيكون له الأثر الكبير في تحفيز الكثير من المبدعين والمبتكرين على تقديم مشاريعهم إلى الهيئة والتنافس على إنجاحها وبما يساهم في تنمية المجتمع وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المجالات الاقتصادية ولفت إلى جهود الهيئة في دعم وتسويق المشاريع الابتكارية للرواد الفائزين في المسابقة، وإخراجها للواقع التطبيقي من خلال التنسيق مع القطاع الخاص لتبنيها والاستفادة منها.. مثمنا تكريم الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة للفائزين في المسابقة السنوية لرواد المشاريع الإبداعية والابتكارية.

من جانبه أوضح رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة علي الهادي

أن الابتكار هو المحرك الأكثر قدرة على إحداث التنافس في السوق من خلال ما يقدمه من نماذج جديدة ومبتكرة من المقتنيات المرتبطة بحياة الناس

بدوره اعتبر الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة هذا التكريم أقل ما يمكن تقديمه لهؤلاء الرواد الذين أذهلوا الجميع بابتكاراتهم.

و أشار في الحفل -الذي حضره نائب رئيس الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار الدكتور عبدالعزيز الحوري وعضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة أنور الحسيني- إلى أن استثمار العقول وتنميتها يعد أرقى أنواع الاستثمار لأن تلك العقول تزود الأسواق بما تنتجه من ابتكارات جديدة تعمل على خلق الحيوية وتحريك عجلة التنمية اعتمادا على الخبرات والكفاءات الوطنية.

مؤكدا أن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة ستعمل على تحفيز رؤوس الأموال لإنشاء الحاضنات الابتكارية التي ترفع مؤشر الابتكار وتسهم في تعزيز جوانب التنمية للعقول الإبداعية في البلاد.

وحث القطاع الصناعي على فتح وحدات بحثية في المنشآت الصناعية والإنتاجية لما لذلك من أثر إيجابي في تحسين الجودة وإثراء المنتجات وتقليل الكلفة وكذا الاستفادة من خيرات البلد الغني بموارده في توفير المواد الخام من البيئة المحلية.

بعدها تم تكريم الفائزين في المسابقة السنوية لرواد المشاريع الإبداعية للموسم الخامس 1444هـ وتسليمهم مبالغ مالية مقدمة من إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة.

مجلس الإدارة يناقش سبل النهوض بأنشطة القطاع الخاص وحل أي معوقات تواجهه

الإدارة الإعلامية /كتب أحمد الطيار

برؤى جديدة وتطلعات ثاقبة، عقد مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء يوم الأحد 2023/6/4م أول اجتماع عادي له بمقر الغرفة برئاسة الأستاذ علي محمد محسن الهادي رئيس مجلس الإدارة وحضور الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس المجلس للتجارة والأستاذ حسن غالب السياني نائب رئيس مجلس الإدارة للصناعة.

وفي الاجتماع -الذي حضروه أعضاء المجلس محمد عبدالله السلامي وأنور محمد محمود الحسيني وعمر راشد عبدالحق وطلال عبدالرحيم ردمان ونصر محمد سنان المطحني- أثنى الأستاذ علي الهادي على أنشطة وجهود القطاع الخاص التجارية والصناعية والخدمية العاملة لتعزيز الاقتصاد الوطني مؤكدا أن مجلس إدارة الغرفة الجديد جاء ليعزز هذه الأنشطة ويضع على رأس أولوياته حل المعوقات والمصاعب التي تواجهها.

الهادي: «إننا لن نتوانى عن بذل جل وقتنا لصالح وخير أنشطة القطاع الخاص والعمل على استدامتها وحل المعضلات التي تواجهها في كل الأوقات»

وقال «إننا لن نتوانى عن بذل جل وقتنا لصالح وخير أنشطة القطاع الخاص والعمل على استدامتها وحل المعضلات التي تواجهها في كل الأوقات بتعاون وثيق مع مختلف الجهات الحكومية وبما يحقق النمو للاقتصاد الوطني.

وقد تم مناقشة خطوات تفعيل دور الغرفة في خدمة أنشطته ورعاية مصالح القطاع الخاص وسبل التنسيق مع القطاع الحكومي والسعي لتأمين احتياجات السوق وتوفير المواد الاستهلاكية وتذليل انسيابها وصولا للمواطنين.

كما تم بحث مقترحات إنشاء شركة تأمين لصالح التجار بالمساهمة مع القطاع الخاص، وتعزيز التعاون مع الغرف العربية والإقليمية بما يسهم في تعزيز أنشطة القطاع الخاص وكذا مع المنظمات الدولية ذات الصلة بالاقتصاد الوطني.

كما تم التأكيد في الاجتماع على الدور الكبير للقطاع الخاص في مرحلة إعادة الإعمار وحث القطاع الخاص على الاستعداد والتواصل مع الغرفة للإعداد لهذه المرحلة والمضي قدما نحو التحول نحو الاستثمارات الصناعية وتعزيز الإنتاج المحلي التي تصب في رفد الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتأمين معيشة المواطنين.

قطاع التطوير العقاري
يبدأ رحلة النهوض

إثر اللقاء الموسع الذي عقد بوزارة الصناعة والتجارة -برئاسة القائم بأعمال رئيس اللجنة الاقتصادية العليا هاشم إسماعيل وحضور دولة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية الدكتور رشيد أبو لحوم، ووزير الصناعة محمد المطهر، ورئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء الأستاذ علي الهادي وقيادة الغرفة وممثلي الشركات والمؤسسات العقارية لمناقشة واقع القطاع العقاري في اليمن وسبل النهوض به- أنشأت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء يوم الثلاثاء 2023/9/5م قطاع التطوير العقاري كأحدث قطاع نوعي بالغرفة عقب الاجتماع التنسيقي لأعضاء شركات ومؤسسات التطوير العقاري وانتخاب هيئة إدارية له مكونة من أحد عشر عضوا برئاسة الأستاذ عصام حزام شميلة وكل من محمد محمد الكحلاني نائبا و م. طارق فواد علي المزنعي مقررا.

ويهدف القطاع لتعزيز أنشطة ودور القطاع الخاص العامل في هذا المجال الحيوي الهام في مجال التشييد والبناء وإعادة الإعمار، إضافة لخدمة القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في بلادنا ورعاية هذا القطاع الحيوي والعمل على كل ما من شأنه تطوير العقارات والتشييد والاستثمار العقاري لخدمة الاقتصاد الوطني ووفقا لما نص عليه قانون الغرف التجارية والصناعية واتحادها العام.

يهدف القطاع لتعزيز أنشطة ودور القطاع الخاص العامل في هذا المجال الحيوي الهام في مجال التشييد والبناء وإعادة الإعمار،

وفي ثاني اجتماع لقطاع التطوير العقاري بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء مع الأستاذ علي محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الغرفة تم مناقشة رؤية القطاع لتجاوز ركود السوق العقارية في اليمن، واستعرض مصفوفة قضايا القطاع العقاري ومشروع السياسة العقارية المبتكرة المقدمتين من المهندس هايل القاعدي عضو اللجنة ورئيس نقابة المهن العقارية.

وخلال الاجتماع شدد الأستاذ علي الهادي على ضرورة العمل وتكاتف الجهود لاستغلال الفرص والإمكانات الموجودة والامتيازات التي قد ستمنحها الدولة للنهوض بهذا القطاع، وحث على العمل على تقديم مقترحات بخصوص التطوير العقاري والعمل على تشكيل ائتلافات تستطيع النهوض بهذا القطاع ودخول المنافسة الدولية في هذا المجال.

وفي ختام الاجتماع تم الاتفاق على وجوب التفاعل وعقد لقاءات موسعة ومكثفة خلال المرحلة الراهنة لإعداد مصفوفة شاملة لدراسة كل القضايا العاجلة والعمل عليها بمعية مجلس إدارة الغرفة التجارية لإيجاد الحلول الجذرية وفق الأطر القانونية والتشريعات في مجال التطوير العقاري مع كافة الجهات ذات العلاقة

استدامة الأعمال التجارية في ظل ظروف السوق

فيصل حسين السنباني
مستشار أعمال تجارية وتطوير المشاريع

يعاني السوق الوطني من تحديات ومشاكل معقدة نتيجة ظروف محلية متمثلة في الحرب والحصار وتوقف المرتبات وضعف القوة الشرائية وخروج كثير من أصحاب الأعمال من السوق لعدم القدرة على مواكبة الوضع الاقتصادي الراهن ناهيك عن الظروف الخارجية المتمثلة في التضخم والركود الاقتصادي العالمي نتيجة جائحة كرونا وبعدها الحرب الروسية الأوكرانية والتي جعلت العمل التجاري والصناعي والخدمي في حالة فوضى وعشوائية أثرت بشكل كبير في كفاءته وقدرته على النمو والاستمرار بشكل إداري ومهني ومالي وقانوني سليم.

هذا الوضع المحبط والذي يتطلب توفر الإرادة لدى صاحب النشاط التجاري في تطوير مهارات وقدرات العاملين في المشروع ابتداء به في محاولة لوضع الحلول المناسبة والفعالة في إعادة ترتيب وتنظيم وتطوير الأعمال التجارية والمشاريع الصناعية والهندسية والإنتاجية المحلية, حيث أن استدامة الأعمال والمشاريع التجارية والصناعية والخدمية بحاجة ماسة إلى الربط والتنسيق بين الاستدامة وتنمية القدرات وتطوير المهارات لنشاطه التجاري, وعادة ومن المعروف أن صاحب المشكلة غير مؤهل لوحده للخروج منها كونه أحد أسباب حدوثها ولهذا ومن أجل الوصول إلى تحقيق المعادلة بين استدامة النشاط التجاري وبين تحقيق الربحية المطلوبة يحتاج إلى الاهتمام بتنفيذ الخطوات والإجراءات التالية:

أولاً: تحليل الوضع الراهن للنشاط التجاري.
ثانياً: إعادة هيكلة المشروع فنياً وإدارياً ومالياً.
ثالثاً: بناء نظام عمل مؤسسي مناسب.
رابعاً: تأهيل بيئة صاحب النشاط إدارياً وفنياً ومالياً.
خامساً: تطوير مهارات العاملين في النشاط التجاري.

(الجـودة الإداريـة)

أسماء ناجي المهلا

الجودة تدوم وتستمر ما دامت المؤسسة تعتني بها وتجعل منها دستوراً وقاعدة ترتكز عليها.

إن الجودة لا تتأتى بالتمني ولن تحصل عليها المؤسسة أو الفرد بمجرد الحديث عنها بل إن على أفراد المؤسسة ابتداءً من رئيسها في أعلى قمة الهرم إلى العاملين في مواقع العمل العادية وفي شتى الوظائف أن يتفانوا جميعا في سبيل الوصول إلى الجودة.

والجودة تحتاج إلى ركائز متعددة لتبقيها حية وفاعلة طوال الوقت. وهذه الركائز هي:

• تلبية احتياجات العميل، وهنا لا بد أن ننوه بأن العميل هو زميلك في العمل الذي تقدم له الخدمة أو المعلومات أو البيانات التي يحتاجها لإتمام عمله أو أنه هو العميل الخارجي الذي تقدم له المؤسسة التي تعمل فيها الخدمة أو المنتج. إذن هنا لا بد أن نقدم الخدمة المتميزة والصحيحة للعميل في الوقت والزمان الذي يكون العميل محتاجاً إلى الخدمة أو المنتج.

• التفاعل الكامل، وهذا يعني أن كل أفراد المؤسسة معنيين بالعمل الجماعي لتحقيق الجودة. فكل فرد في مكانه مسؤول عما يقوم به من أعمال أو خدمات وعليه أن ينتجها أو يقدمها بشكل يتصف بالجودة. إن هذا يعني كذلك أن الجودة مسؤولية كل فرد وليست مسؤولية قسم أو مجموعة معينة.

• التقدير أو القياس، وهذا يعني أنه بالإمكان قياس التقدم الذي تم إحرازه في مسيرة الجودة. ونحن نرى أنه عندما يعرف العاملون أين أصبحوا وما هي المسافة التي قطعوها في مشوار الجودة فإنهم وبلا شك يتشجعون إلى إتمام دورهم للوصول إلى ما يرغبون في إنجازه.

• المساندة النظامية، المساندة النظامية أساسية في دفع المؤسسة نحو الجودة.

• التحسين بشكل مستمر، إن المؤسسات الناجحة تكون دوماً واعية ومتيقظة لما تقوم به من أعمال وتكون كذلك مراقبة لطرق أداء الأعمال وتسعى دوما إلى تطوير طرق الأداء وتحسينها.

إن الجودة تدوم وتستمر ما دامت المؤسسة تعتني بها وتجعل منها دستوراً وقاعدة ترتكز عليها. وهنا لا بد أن نقول أن حصول المؤسسة على بعض الجوائز العالمية كشهادة أسو أو جائزة دبي للجودة تجعل المؤسسة في موقع متميز يصعب عليها التخلي عنه مهما كانت الأسباب.

الغرفة تعد مشروع رؤية القطاع الخاص لتطوير

صناعة المنسوجات والملبوسات اليمنية

40-30
ألف فرصة عمل سنويا خلال السنوات الخمس القادمة

تحسين المعيشة لحوالي
200.000
فرد على الأقل

توفير بنجاح **328**
مليار ريال من قيمة الواردات في الملابس الجاهزة خلال السنوات الخمس القادمة

كشفت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء عن إمكانية توفير 40-50 ألف فرصة عمل جديدة في قطاع الملبوسات والمنسوجات والتطريز إن تم تنفيذ رؤية القطاع الخاص لتطوير هذا القطاع والتي أعدتها خلال شهر سبتمبر الماضي.

وبحسب الدراسة التي أعدتها إدارة الدراسات والبحوث بالغرفة بالتعاون مع الاتحاد اليمني للمنسوجات والملبوسات والأسر المنتجة تعتبر صناعة الملبوسات والمنسوجات اليمنية قطاعاً استراتيجياً واعداً في الاقتصاد اليمني، وبالرغم من أنها صناعة حديثة لم تصل بعد للتنظيم والإنتاج الاقتصادي إلا أنها تتسم بإرث قوي يقوده القطاع الخاص المنظم وغير المنظم كما أنها تمثل جزءا من نشاط الأسر المنتجة في الريف والحضر منذ قديم الزمان، واليوم وبجهد من الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء و الاتحاد التعاوني اليمني للملبوسات والمنسوجات يسرنا تقديم رؤية استراتيجية لتطوير هذه الصناعة بهدف الوصول للاكتفاء الذاتي مع تحديد للنشاطات الممكن تنفيذها في وقت قياسي وبجهود القطاع الخاص ومختلف الجهات.

ما يدفعنا للتفاؤل، أننا واثقون ومتأكدون من تشجيع ودعم ومساندة القيادة السياسة والجهات الحكومية لنا لأن هذا العمل سيحقق نقلة نوعية للاقتصاد الوطني وسيوفر الآلاف من فرص العمل للشباب والشابات، ليس ذلك فحسب بل سيثمر دعما لميزان المدفوعات عبر تخفيض فاتورة الاستيراد والاحتفاظ بالعملة الصعبة، ناهيك

عن مزايا وفرص تصديرية كثيرة لمنتجنا الوطني.

وتقوم الرؤية على شعار «نلبس مما ننتج» فيما تهدف لتعزيز مساهمة قطاع صناعة الملبوسات والتطريز في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير الملابس المناسبة للمستهلك اليمني وبالأسعار المنافسة، وجذب الاستثمارات لهذا القطاع

وترى الغرفة أن تنمية وتطوير صناعة الملبوسات والمنسوجات اليمنية تحتاج تدخلات فورية من القطاع الخاص والحكومة ومنظمات الأعمال والجهات التمويلية بحيث تتمكن هذه الصناعة من كشف إمكاناتها الكامنة وقدراتها والتي يمكن تحويلها إلى مزايا تنافسية. مؤكدة على دور المزايا والحوافز للاستثمار المحلي في المرحلة الأولى كمدخل في الوقت الراهن للنهوض بهذا القطاع.

وترى الدراسة أن السوق الواسع بكثافته السكانية التي تفوق 30 مليون إنسان هو الميزة النسبية لهذه الصناعة فتلبية متطلباتهم الاستهلاكية ستعزز فرص النجاح لهذا الاستثمار دون شك، كما وأن لدى القطاع الخاص الفرص المواتية أيضا للعمل في هذا المجال بحرية وأمان, كل ذلك في ظل اهتمام القيادة والحكومة بالاقتصاد القائم على الحرية والمنافسة والتشجيع للمنتج الوطني وهي فرصة وميزة تضاف لسلسلة المزايا في الواقع.

وفقا للبيانات المتاحة لدى الاتحاد التعاوني للملبوسات والمنسوجات يمكن لقطاع صناعة الملبوسات والمنسوجات أن يوفر حوالي 30-40 ألف فرصة عمل سنويا خلال السنوات الخمس القادمة مما يسهم في تحسين المعيشة لحوالي 200.000 فرد على الأقل، كما ومن المتوقع أن يسهم هذا القطاع في حالة تمت المشاريع الاستثمارية بنجاح بتوفير حوالي 328 مليار ريال من قيمة الواردات في الملابس الجاهزة خلال السنوات الخمس القادمة وهو ما يعادل 618 مليون دولار (بسعر صرف 530 ريالا للدولار).

الشراكة الاستراتيجية

بقلم / محمد سبأ الجبري
المدير العام التنفيذي

لايزال مبدأ الشراكة الاستراتيجية محوراً هاماً من محاور التنمية المستدامة المباشرة، فنراها تسهم في إقامة العلاقات المشتركة والدخول إلى أسواق جديدة ورفع معدلات نمو الأعمال الاقتصادية والمساعدة في رفع الطاقات البشرية تحت مظلة واحدة لتكوين تعاون نشط بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى التي تحقق الرؤى والأهداف المستقبلية لكل دولة تطمح في النمو والتطوير ودعم الاقتصاد الوطني وتنمية موارده العامة والخاصة.

لا بد للشراكة الاستراتيجية أن تتوفر لها المقومات والمتطلبات اللازمة لتطوير الشراكة بدءاً من تسهيل الإجراءات وتذليل الصعوبات أمام القطاع الخاص وخاصة في مجال جذب الاستثمار والقطاعات الحيوية وتشجيع وتحفيز الصناعات المحلية والاستثمار في القطاع الصناعي والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة والمواد الخام المحلية وإعداد الخطط والبرامج التنفيذية لإنشاء المناطق والمجمعات الصناعية وكيفية إدارتها والترويج لها وصولا لإيجاد بيئة استثمارية محفزة لجذب واستقطاب الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الواعدة.

إن علاقة الشراكة الاستراتيجية والاستثمار علاقة طردية متنامية والقطاع الخاص هو أساس التنمية الاقتصادية وبالتالي فلا بد من خلق أطر تشاركية وطنية وشفافة معه للنهوض بالاقتصاد الوطني، وهو ما ننشده كقطاع خاص في المرحلة الحالية والمستقبلية وصولا إلى تنمية اقتصادية شاملة تعود بالنفع على الوطن والمواطن.

فلاى

أرز بسمتي

النكهة البنجابية الاصلية

The Authentic Flavour of punjab

SALAH
AL RAWDAH
Real Value of Product's Quality

البوابة الالكترونية
SERVICE PORTAL

الجمهورية اليمنية
وزارة الصناعة والتجارة

خدمات البوابة الالكترونية
لوزارة الصناعة والتجارة

- حجز الاسم التجاري وتقييده في الوزارة
- تسجيل منشأتك التجارية وإصدار سجلها التجاري
- تأسيس شركة وإصدار سجلها التجاري
- تسجيل وكالتك التجارية وتجديدها
- تسجيل علامتك التجارية وتجديدها

moit.gov.ye